الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم إقتصادية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد تأمينات

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
- مومن عبد الرحمان
- بوطيبة أبوبكر الصديق

تحت عنوان:

دور محاسبة التأمينات في اتخاذ القرارات

– دراسة حالة الصندوق التأمينات الاجتماعية–وكالة المسيلة–

لجنة المناقشة:

د. غربي حمزة	**جامعة محمد بوضياف –المسيلة**	**رئيســا**
د. لقليطي لخضر	**جامعة محمد بوضياف -المسيلة**	**مشرفا ومقررا**
د. حدباوي أسماء	**جامعة محمد بوضياف -المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022/2021

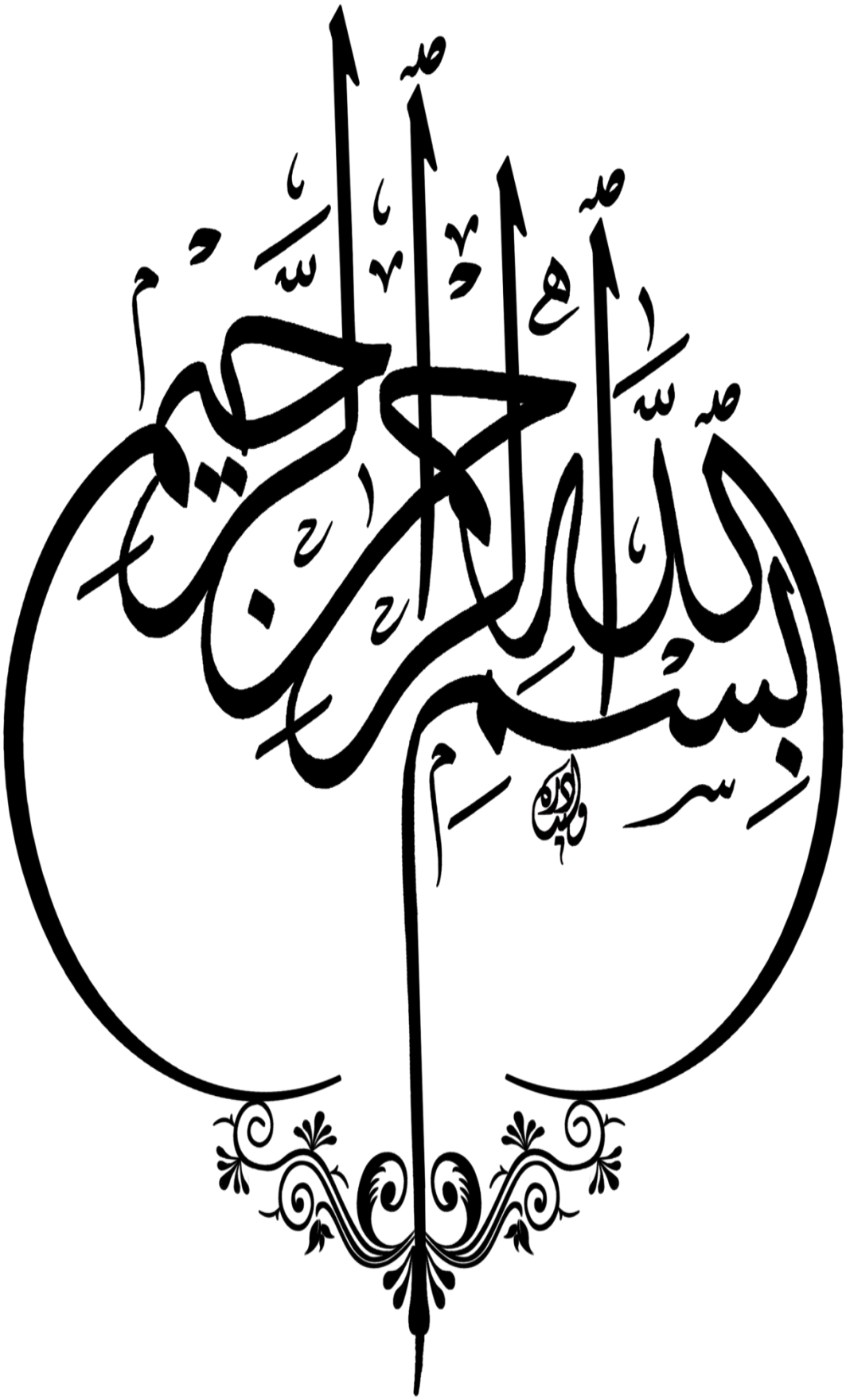
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله أهدي تخرجي ونجاحي إلى أول من انتظر هذه اللحظات ليفتخر بي إلى الذي مسك بيدي ولم يسمح أن أقع ابدا سندي في الحياة ابي والى من حفتني بتراتيل دعواتها الطاهرة وعلمتني الصمود مهما تبدلت الظروف إلى أغلى ما في الوجود ومنبع الدفيء والأمان امي والى اخوتي رفقاء دربي وإلى زملائي الذي عشت معهم أجمل لحظات الحياة والى أساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا عني.

مومن عبد الرحمان

"الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات" وصل اللهم على الحبيب المصطفى وعلى اهله اجمعين أهدي تخرجي الى من كان نور دربي وذخري ومعلمي الأول الذي علمني ونصحني ابي العزيز الغالي وإلى جنتي وأملي في الحياة وقرة عيني ونبع الحنان من كان دعائها سر نجاحي امي الحبيبة وموطني وإلى سندي في شدتي وبهم اقوى على دنيتي اخوتي وأخواتي ادامهم الله لي وإلى اساتذتي الأعزاء وإلى من عرفت معنى الحياة بوجودهم أصدقائي وكل من ساندني في مسيرتي.

بوطيبة أبوبكر الصديق

شكر وتقدير

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله أشرف خلق الله ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

نحمد رب العباد الذي يسر ووفق وأعان له كل الحمد والشكر ربنا المتعال.

ثم عرفانا بالمساعدات التي قدمت في إتمام هذا العمل أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى:

الأستاذ الدكتور لقليطي لخضر الذي قبل تواضعا واكراما الإشراف على هذا العمل، فله أخلص تحية وأعظم تقدير.

إلى السيد مدير صندوق الضمان الاجتماعي للأجراء CNAS وكالة المسيلة على كل ما قدمته لي من مساعدة وتسهيل لدراسة وإنجاز هذا العمل.

إلى السيد حملاوي عبد حكيم ..... مدير مكتب مدير المالية لوكالة الصندوق الضمان الاجتماعي للأجراء CNAS وكالة المسيلة.

الى كل عمال المديرية الضمان الاجتماعي CNAS وكالة المسيلة

وأخيرا إلى لجنة المناقشة التي قبلت إجازة العمل لهذه المرحلة وخصص كل أستاذ من أساتذتها وقت لقراءة ونقد هذه المذكرة.

إلى كل هؤلاء أقول شكرا جزيلا.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء
شكر وتقدير
فهرس المحتويات
فهرس الجداول والأشكال
مقدمة عامة ..... أ-د
الفصل الاول: محاسبة التأمينات وعلاقتها بإتخاذ القرار ..... - 6 -
مقدمة الفصل ..... - 7 -
المبحث الأول: مدخل الى التأمين ..... - 8 -
المطلب الاول: مفهوم التأمين وخصائصه ..... - 9 -
المطلب الثاني: الأسس التي تقوم عليها عملية التأمين ..... - 11 -
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين ..... - 16 -
الخلاصة ..... - 19 -
المبحث الثاني: عموميات حول محاسبة التأمينات ..... - 20 -
المطلب الاول: مفهوم محاسبة التأمينات وخصائصها ..... - 20 -
المطلب الثاني: مدونة الحسابات لشركات التأمين ..... - 22 -
المطلب الثالث: أهم التسجيلات المحاسبية في شركات التأمين ..... - 24 -
الخلاصة ..... - 28 -
المبحث الثالث: عملية اتخاذ القرار ..... - 29 -
المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار ..... - 29 -
المطلب الثاني: تصنيف القرارات ..... - 30 -
المطلب الثالث: خطوات اتخاذ القرار ..... - 33 -
المطلب الربع: أهمية اتخاذ القرارات ..... - 35 -
الخلاصة ..... - 36 -
المبحث الرابع: العلاقة بين محاسبة التأمينات واتخاذ القرار ..... - 37 -
المطلب الأول: نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار ..... - 37 -
المطلب الثاني: دور محاسبة التأمينات في اتخاذ القرار ..... - 38 -
خلاصة ..... - 39 -
خاتمة الفصل ..... - 40 -

الإطار التطبيقي: دراسة تطبيقية لصندوق التأمينات الإجتماعية "CNAS" وكالة مسيلة 41
مقدمة الفصل 42
المبحث الأول: تقديم عام للوكالة محل الدراسة 43
المطلب الاول: نشأة صندوق التأمينات الاجتماعية لوكالة مسيلة وتوزيعها الجغرافي 43
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة 45
المبحث الثاني: دور محاسبة التأمينات في اتخاذ قرارات التوازن المالي لوكالة صندوق التأمينات الاجتماعية لوكالة المسيلة49
تمهيد: 49
المطلب الأول: التسجيل المحاسبي للنفقات والايرادات لدى صندوق التأمينات الاجتماعية لوكالة المسيلة.....49
المطلب الثاني: دور محاسبة التأمينات في إتخاذ القرارات في وكالة المسيلة 51
خلاصة الفصل 54
الخاتمة 56
قائمة المراجع .....- 58 -
الملاحق .....- 61 -

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الشكل	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	التسجيل المحاسبي للنفقات خلال الفترة 2020/1/1 الى غاية 2020/12/31	**48**
02	التسجيل المحاسبي للإيرادات خلال الفترة 2020/1/1 الى غاية 2020/12/31	**49**
03	التأمين الاجتماعي خلال سنة 2020	49
04	التأمين الاجتماعي خلال سنة 2021	50

قائمة الاشكال:

رقم الملحق	عنوان الشكل	الصفحة
01	تغيرات تدفقات التأمينات الاجتماعية خلال سنة 2020	50
02	تغيرات تدفقات التأمينات الاجتماعية خلال سنة 2021	51

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعتبر التأمين من الأنشطة الأكثر انتشارا في السنوات الأخيرة وذلك من أهميته في تطوير وإنعاش الاقتصاد للدول، فكل مجال وصناعة وهيئة تجد في التأمين وسيلة فعالة للمحافظة على ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر وكذلك ضمان سيرها وبقائها.

فالشركات التأمينية يقوم نشاطها على تلقي طلبات التأمين من العملاء سوآءا من اشخاص معنويين او هيئات او شركات تأمينية أخرى، لدراستها واتخاذ القرار الصحيح والمناسب لها، حيث يترتب على العملاء دفع اشتراكات في شكل أقساط تأمينية كحقوق لشركة التأمين، وتسديد التزامات تتمثل في قيمة التعويضات للمؤمن لهم والمستفيدين في حالة تحقق الخطر المتفق عليه، مما يجعل النشاط التأميني يتميز بطبيعة خاصة تختلف اختلاف جوهريا عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وقد لاحظت الدول أهمية ومكانة هذا النشاط في التطور الاقتصادي، هذا ما جعلها تشرف على الهيئات التأمينية والاهتمام بتنظيمها المحاسبي من خلال اخضاعها لمجموعة من القوانين التنظيمية والتشريعية بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

من الطبيعي أن يكون لشركات التأمين نظام محاسبي خاص بها يسيرها ويقيدها كغيرها من الشركات الأخرى وذلك باعتبارها وسيلة هامة للتنظيم ومعالجة العمليات المالية من جمع أقساط ومدخرات ودفع التعويضات، وإنتاج القوائم المالية لتحديد نتيجة النشاط ومعرفة المركز المالي للشركة وتوفير المعلومات للأطراف المستعملة حتى تساعدهم على اتخاذ القرارات.

لتكن هذه التقارير المالية موحدة وفعالة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على مستوى الدولي، عمل مجلس المعايير المحاسبة الدولية على وضع قواعد محاسبية تحكم عمليات الاعتراف والقياس المحاسبي المتعلقة بشركات التأمين، وذلك من خلال وضع معيار خاص بها دون إغفال المعايير الأخرى التي تمكن من رفع الأداء والعمل المحاسبي لهذه الشركات، قصد تقديم معلومات مالية يكون لها مصداقية وموثوقية أكبر بالنسبة للمستخدمين القوائم المالية.

الإشكالية:

يعتبر التأمين في عصرنا الحالي إحدى الأنشطة الهامة والمؤثرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بخصائص تميزه عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فهدفه الرئيسي تقديم الضمان والأمان للأفراد والمجتمع ضد مجموعة من الأضرار والمخاطر التي تصيب الشخص في نفسه أو ممتلكاته.

نظرا لأهمية المعلومات المحاسبية في شركات التامين واهتمام المحاسبين بالقرارات كنتيجة للتطور الرهيب الحاصل للصناعة التأمينية في السنين الأخيرة، بحيث يظهر ذلك في التضاعف واحتياج الإدارة الى معلومات متنوعة وكثيفة لتشكيل الإطار الفكري والعملي لمتخذي القرارات والخطط والسياسات التي تحقق الأهداف العامة للهيئة التأمينية.

وتعتبر مساهمة المحاسبة التأمينية من خلال ما توفره من معلومات محاسبية ذات جودة تستعمل في لأغراض التوجيه والإرشاد لمساعدة الإدارة في مهام التخطيط والتقييم ووضع القرارات المناسبة سواء على المستوى التقني او مستوى الأنشطة الإدارية العادية.

ومن هذا المنطلق تظهر لنا إشكالية بحثنا على هذه الصيغة التالية:

ما المقصود بالتأمين والأهمية الاقتصادية والاجتماعية له؟ ما المقصود بمحاسبة شركات التأمين وكيفية تسجيلها محاسبيا؟ وكيف تساهم محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات في تحقيق التوازنات المالية بين النفقات لصندوق التأمينات الاجتماعية CNAS لوكالة مسيلة؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى: يقصد بالتأمين هو وضع ممتلكات الغير ومنشآتهم تحت حماية هيئات تسمى شركات التامين وذلك بدفع أقساط محددة وفي حال تحقق الخطر تقوم شركات التأمين بتعويض المؤمن لهم عما حصل لهم في ممتلكاتهم وهكذا يتم تحقيق الامن اجتماعيا وضمان استمرار ممتلكات الغير ومنشآتهم مما يحقق عوائد اقتصادية.

الفرضية الثانية: هي العمليات التي تدرس وتهتم بقياس وتحليل وتسجيل وتبويب العمليات المالية المتعلقة بنشاط التأمين في ضوء المتطلبات القانونية.

الفرضية الثالثة: تتمكن شركات التأمينية من إتخاذ القرار في حالة تطبيق معايير الإبلاغ الدولية.

الفرضية الرابعة: تلعب محاسبة التأمينات دور جهاز رقابة المؤسسة CNAS ومن خلال تلك المعطيات والمعلومات المتوفرة عنها يتم من خلالها اتخاذ القرارات بتحقيق التوازن بين مداخيلها ونفقاتها.

أسباب اختيار الموضوع:

1-باعتبار التأمين تخصصنا كطلبة وتوسيع معلوماتنا ومعارفنا.

2-بإعتبار التأمين إحدى الأنشطة الأساسية ونشاط حساس.

3-التوسع ومعرفة كيفية وآليات عمل محاسبة التأمين من الناحية الاكاديمية والميدانية.

4-نقص الدراسات والابحاث في هذا الموضوع بالرغم من الدور الكبير الذي يلعبه في الجزائر وخاصة من الناحية الاجتماعية.

5-معرفة دور محاسبة التأمينات في ترشيد القرارات.

6-وأخيرا قلة المعلومات والدراسات حول محاسبة التأمينات ومساهمتها في عملية إتخاذ القرارات.

أهداف البحث:

تأتي دراسة وتحليل هذا الموضوع لبلوغ الأهداف التالية:

- التعريف بالتأمين بشكل عام
- معرفة الأسس التي تقوم عليها العملية التأمينية
- التذكير بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين
- محاولة إلقاء الضوء على الإطار النظري للمحاسبة وكيفية تدوين الحسابات لشركة التامين
- معرفة اهم العمليات المحاسبية داخل شركة التأمين
- قياس مدى اهتمام المسيرين في شركة التأمين ومدى اعتمادهم على المحاسبة في عملية اتخاذ القرارات.
- المساهمة في الحد من الجمود النسبي الذي يعرفه ميدان البحث في مجال الأنظمة المحاسبية المتخصصة وبالتحديد تلك المتعلقة بنشاط التأمين، وهذا بالنظر لقلة وندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، لا

سيما من زاوية الإشارة إلى عملية اتخاذ القرارات على مستوى شركة التأمين وأساليب معالجة المعلومات المحاسبية المتوفرة.

- إبراز أهمية وثراء البحث محل الدراسة وإمكانية مواصلة البحث فيه.
- المساهمة في إثراء مكتبة الجامعة بمرجع باللغة العربية في ميدان محاسبة التأمين.

أهمية البحث:

تكمن اهمية هذه الدراسة كونها جزء في سلسلة البحوث التي تهدف إلى معالجة موضوع التأمين والجوانب المحاسبية الخاصة به، فوظيفة محاسبة التأمين ودورها في تحقيق أهداف شركات التأمين الجزائرية تستدعي الكثير من الاهتمام والدراسة، وذلك لنقف على مدى إدراك ووعي مسؤولي ومسيري هذه الشركات، لا سيما ذوي الصلة المباشرة بالأنشطة التأمينية، بأهمية المعلومات التي تنتجها وكفاءتها في معالجة وتسيير مختلف المشاكل على مستوى أنشطتها.

بعد تحرير سوق التأمين ومع قدوم المؤمنين الخواص كنتيجة للإصلاحات التي مست قطاع التأمين منذ سنة1995، ظهرت منافسة بين الشركات الخاصة والشركات العمومية التقليدية من اجل استقطاب عدد اكبر من الزبائن والمشتركين، أدت بمسيري الشركات العمومية الى اهمال واستبعاد نتائج المحاسبة في التسيير العقلاني والرشيد، وكذلك اهمال دورها في وظائف التوجيه والتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وغيرها من الوظائف الأساسية لإدارة شركات التأمين، وتأتي هذه الدراسة من اجل الإقرار بمدى أهمية المحاسبة في دراسة وتوفير المعلومات وإعطاء رؤية شاملة لحالة الشركة وذلك لتسهيل عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمسيرين وتحقيق الأهداف المرجوة.

المناهج المتبعة في الدراسة:

تستدعي طبيعة الدراسة في موضوع محاسبة التأمين ضرورة الاستعانة بمناهج متعددة، وذلك للإجابة على التساؤلات العامة المطروحة، و اختبار صحة الفرضيات الموضوعة سابقا، حيث استخدمنا المنهج التاريخي في ذكر نشأة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة المسيلة واستخدام المنهج الوصفي التحليلي بشكل كبير في جميع الجوانب النظرية والتطبيقية، وكذلك المنهج الإحصائي المستخدم في الدراسة الميدانية وعلى وجه الخصوص عند جمع وتصنيف البيانات في الجداول، وقد تم إسقاط الدراسة النظرية على الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة المسيلة.

مصادر الدراسة:

تم الاعتماد على مصدرين اساسين هما:

الدراسة النظرية: وتناولنا فيها ذكر مدخل الى التأمين وعموميات حول المحاسبة التأمينية، وبهدف تغطية هذا الجانب تطرقنا الى المراجع المختلفة (باللغة العربية والفرنسية) سوآء مرتبطة بالموضوع بشكل مباشر او غير مباشر بموضوع بحثنا، مع بعض المذكرات والمقالات والتقارير المنشورة في الملتقيات والدورات العلمية.

الدراسة التطبيقية: حيث قمنا بجمع البيانات والمعلومات ميدانيا باستخدام وسائل وأدوات البحث الميداني المتمثلة في السجلات، الجداول المالية، المستندات المحاسبية، التقارير الداخلية، إضافة الى ذلك تم اجراء عدة مقابلات مع المدراء والمسيرين ورؤساء المصالح والأقسام للوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة الميدانية.

حدود الدراسة:

-الحدود الزمنية: تمت الدراسة بداية من تاريخ 2022/04/23 الى غاية تاريخ 2022/05/23.

-الحدود المكانية: تمت الدراسة في صندوق التأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة.

الفصل الأول

محاسبة التأمينات وعلاقتها باتخاذ القرار

مقدمة الفصل

إن استمرار المنشآت الاقتصادية والمالية يقوم على أسس ومبادئ يتم التقيد بها من أجل تحقيق أهدافها سواء على المدى القصير أو الطويل من خلال اتخاذ قرارات حكيمة ورشيدة بطرق عدة ومن خلال دراستنا من المنظور المحاسبي في شركات التأمين وكيفية اتخاذ القرار من خلالها، ولمعرفة ذلك قسمنا دارستنا الى أربع خطوات فيما يلي:

أولا: مدخل عام للتأمين

من خلال معرفة تعريف التأمين وما يميزه عن غيره من الأنشطة ومن ثم الأسس التي يقوم عليها وأخيرا الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين

ثانيا: مدخل لمحاسبة التأمينات

وسنتعرف فيه على تعريف محاسبة التأمينات وخصائصها ومن ثم معرفة كيف يصنف النظام المحاسبي للتأمينات بشكل عام وأخيرا بعض التسجيلات المحاسبية في شركات التأمين

ثالثا: مدخل عام لاتخاذ القرار

وسنطرق فيه الى مفهوم اتخاذ القرار أهميته ومن ثم خطوات (مراحل) اتخاذ القرار وتصنيف القرارات.

وأخيرا: دور محاسبة التأمينات في اتخاذ القرارات

وسنتطرق فيه الى ضرورة نظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها باتخاذ القرار ومن ثم دور محاسبة التأمينات في اتخاذ القرارات.

المبحث الأول: مدخل الى التأمين

منذ أن وجد الإنسان وهو في بحث عن الأمان والحماية ضد الأخطار المحيطة به والمتزايدة مع تقدم الحياة المعاصرة، فحاول بدء بحماية نفسه و أفراد عائلته والمقربين إليه، ومع مرور الوقت انتقل إلى حماية ممتلكاته، إلى أن ظهر التأمين الذي وجد الإنسان فيه غايته كوسيلة لمواجهة المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها، حيث ظل هذا النشاط يتطور شيئا فشيئا وصولا إلى ما هو عليه التأمين اليوم كصناعة قائمة بذاتها مجسدة بمجموعة من الشركات المقدمة للخدمات التأمينية، وللتعرف اكثر على التأمين بشكل عام والمفاهيم والخصائص والاسس التي يقوم عليها التأمين و الأهمية التي يقدمها اقتصاديا واجتماعيا، قمنا بإدراج هذا المبحث مدخل إلى التأمين والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب وفق الترتيب الموالي :

- المطلب اول: مفهوم التأمين وخصائصه حيث نقدم بعض المفاهيم والتعريفات حول التأمين، والخصائص.
- المطلب الثاني: سنتطرق في هذا المطلب إلى أسس قيام التأمين وتسليط الضوء على شروط سلامة العملية التأمينية والمبادئ.
- المطلب الثالث: سيخصص للأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقمها الخدمات التأمينية.

المطلب الاول: مفهوم التأمين وخصائصه

أولا: مفهوم التأمين

تعدد تعاريف التأمين لاختلاف أنواعه من ناحية، ولاختلاف الأسس والمبادئ والأركان التي يقوم عليها كل نوع من هذه الأنواع من ناحية أخرى، ومن بين هذه التعريفات نذكر ما يلي:

- ما من الناحية القانونية فقد عرفه المشرع الجزائري في المادة 619 من القانون المدني الجزائري على أنه: "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".[1]
- ومن الناحية الاقتصادية يمكن تعريفه على أنه" " أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر"[2]
- أما من الناحية الفنية فيعرف على أنه" يعرف التأمين من الناحية الفنية على أنه "عملية فنية تزاولها هيئة، مهمتها جمع أكبر عدد ممكن من المخاطر المتشابهة، وتحمل تبعتها عن طريق المقاصة بينها، طبقا لقوانين والاحصاء، ومن مقتضى ذلك حصول المستأمن أو من يعينه حالة تحقق الخطر المؤمن منه على عوض مالي يدفعه المؤمن في كمقابل الوفاء بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين"[3]

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التأمين كما يلي: " التأمين اتفاق بين طرفين المؤمن والمؤمن له او المستفيد على نقل عبء أو خطر من مجموعة من الوحدات (المؤمن لهم) الى المؤمن الذي يتعهد بتقديم التعويض في حال تحقق الخطر في حال تحقق الخطر مقابل أقساط يدفعها المؤمن لهم بالاستعانة بمجموعة من قوانين الإحصائية ودراسات محددة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون المدني، الباب العاشر، عقود الغرر: الفصل الثالث، القسم الأول، أحكام عامة، 2007، ص109.
[2] عز الدين فلاح، **التأمين مبادئه وأنواعه**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص 14.
[3] عز الدين فلاح، مرجع سبق ذكره 14.

ثانيا: خصائص عمليات التأمين

التأمين باعتباره أحد الأدوات المستخدمة من قبل الأفراد والمؤسسات لمواجهة مختلف الأخطار، فإنه يتميز عن باقي الخدمات بالعديد من الخصائص ونلخصها في النقاط التالية:[1]

- التأمين منتج ثانوي، إذ يجب تملك الشيء المراد التأمين عليه أولا، فلا يعقل وجود عقد تأمين على أصل غير مملوك في الأصل.
- منتجات التأمين غالبا ما تكون إجبارية أكثر منها اختيارية (التأمين الصحي، التأمين على القروض...)، إضافة إلى كونها تمس أحداث الكل لا يتمنى حدوثها ويعمل جاهدا لتجنبها (حوادث السيارات، الحرائق، العجز، المرض...).
- يخضع قطاع التأمينات لتنظيمات وتشريعات صارمة من قبل الدولة والسلطات، ناهيك عن دور النقابات، الأمر الذي يقيد من حرية مؤسسات التأمين في تقديم المنتجات التي تريدها ولا في تحديد أسعارها.
- قوة مفهوم الخطر وتطوره مستقبلا، كون أن عمليات التأمين ترتبط بأحداث مستقبلية لا يعرف حجمها، ولا العوامل التي قد تضاف لتؤثر فيها.
- وجود علاقة دائمة بين الزبون ومؤسسة التأمين، بحيث أن الأخطار مستقبلية ومتجددة مما يجعل الزبائن يقبلون على طلب عدة منتجات تأمينية من مؤسسات القطاع.
- التطورات الاقتصادية والاجتماعية لها تأثير كبير على ربحية مؤسسات التأمين من حيث زيادة تكلفة التصليحات والصيانة، ارتفاع الأضرار الناجمة عن حوادث السيارات، ارتفاع معدلات السرقة والجريمة، ظهور أخطار جديدة...الخ.
- انعكاس دورة الانتاج، حيث يتلقى المؤمن الأقساط مقابل تقديم خدمة تتمثل في دفع التعويض المشروط بتحقق الخطر المؤمن منه.

[1] غفصي توفيق، أطروحة دكتوراه بعنوان **"سياسة ترقية قطاع التأمين في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني-دراسة ميدانية خلال الفترة (2015-1995)**، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017، ص .23

- التأمين هو المنتج الوحيد الذي تكون فيه التكلفة النهائية غالبا غير معروفة حتى بعد فترة طويلة من مدة التغطية، في حين أن الدخل –مدفوعات القسط من قبل المؤمن لهم يتم تلقيه قبل أو خلال فترة التغطية.

إضافة إلى ما سبق، توجد خصائص أخرى تتميز بها عمليات التأمين وهي:

- التأمين سلعة غير منظورة.
- التأمين خدمة مستقبلية وليست فورية.
- التأمين خدمة احتمالية قد يستفيد منها المؤمن له وقد لا يستفيد.
- يتأثر الطلب على التأمين بالمستوى الثقافي والمادي لزبائنه.
- وجود منافسة شديدة بين التأمين وأماكن الادخار الأخرى.
- يعتمد التأمين في نجاحه إلى حد كبير على العنصر البشري المتميز.
- التأمين صناعة معقدة وتتم على مراحل قد تكون طويلة قبل أن يتبلور موقف الجمهور منها.
- تعزيز أهمية الصورة الذهنية لشركة التأمين لدى الزبائن.

المطلب الثاني: الأسس التي تقوم عليها عملية التأمين

أولا: شروط سلامة العملية التأمينية:

إن شركات التأمين تسعى دائما لتغطية كافة الأخطار التي تعرض عليها وذلك بغرض تحقيق قانون الأعداد الكبيرة في كافة فروع التأمين التي تزاولها، غير أن هناك أخطار تكون غير قابلة للتأمين وذلك لأنه يجب توفر شروط معينة في الخطر حتى يكون قابلا للتأمين، ويمكن أن نلخص هذه الشروط فيما يلي:[1]

أ–أن يكون الخطر متفرقا: فلا يجتمع وقوعه في وقت واحد، بل يتفرق على أوقات متباعدة، ومن ثم يكون من العسير التأمين من الزلازل والبراكين والحروب والاضطرابات في بلا تتعرض عادة لهذه الأخطار، إذ الخطر هنا لا يتحقق متفرقا بل يتحقق متجمعا في وقت واحد، فيواجه المؤمن من جراء ذلك ظروفا حرجة قد تحول دون أن يقوم بمهمته.

ب–أن يكون الخطر متماثلا: فيتجانس في طبيعته، حريق أو مسؤولية عن حوادث السيارات أو سرقة أو وفاة شخص. ويتجانس في محله، حريق مباني أو بيوت من الخشب أو مصانع أو منقولات أو التأمين على الحياة تبعا

[1] حدباوي أسماء، **مذكرة ماجيستير بعنوان "الحاجة للنهوض بالاقتصاد وضرورة تجاوز المعوقات –دراسة السوق الجزائرية–، فرع مالية وبنوك وتأمينات"**، فرع مالية وبنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012/2011، ص 13-14.

لأعمار معينة. ويتجانس في قيمته، فإذا تفاوتت القيمة وكان أحد المؤمن لهم معرضا لخطر جسيم يفوق كثيرا الخطر الذي يتعرض له سائر المؤمن لهم، عولج هذا التفاوت بتقسيم الخطر إلى أجزاء وتأمين كل منها بعقد مستقل، أو بإعادة التأمين فيما يزيد على القيمة المألوفة. ويتجانس في مدته: فالتأمين على الحياة لمدة عشر سنوات يقوم مستقلا عن التأمين على الحياة لمدة عشرين سنة أو لمدة ثلاثين سنة.

ج–أن يكون الخطر منتظم الوقوع: إلى درجة مألوفة، فلا يكون وقوعه من الندرة بحيث يتعذر عمل إحصاء عنهن ولا من الكثرة بحيث يكلف التأمن منه ثمنا غاليا ويصبح التأمين غير مجد من الناحية الاقتصادية. والمقصود بانتظام الوقوع هنا ليس الوقوع بالنسبة إلى مؤمن له بالذات فهذا معرض للخطر على وجه لا يمكن وصفه بالانتظام، وإنما بالنسبة إلى مجموع المؤمن لهم فهؤلاء يمكن أن يتوزع بينهم الخطر على نحو مألوف

د–أن يكون الخطر حادثا مستقبلا: يجب أن يكون الخطر حادثا مستقبلا، فالتأمين لا يكون على خطر يحتمل وقوعه في المستقبل، بحيث إذا كان الخطر المراد التأمين منه قد تحقق قبل إبرام العقد، فلا يجوز إبرام عقد التأمين لانتفاء محله وهو الخطر. وعلى ذلك فإن الحادث الذي يتبين وقت إبرام العقد أنه قد وقع قبلا، لا يعد خطرا ولا يرد عليه التأمين. مثال ذلك أن يؤمن شخص على حياة شخص آخر يكون قد مات قبل إبرام عقد التأمين، أو أن يؤمن شخص على منزل من الحريق وكان هذا المنزل قد احترق من قبل.

هـ–أن يكون الحادث محتمل الوقوع: هذا يعني أنه لا يوجد تأمين ضد حوادث مستحيلة. والحادث المحتمل الوقوع هنا، هو أن يكون عنصر احتمال وقوع الحادث في ذاته غير معروف للأطراف عند إبرام العقد، ومن ثم ينشأ عن الحادث إمكانية تحققه أو عدم تحققه، وفي الحالة الأخيرة يكون التأمين في ذاته إما مستحيلا مطلقا أو نسبيا.

والاستحالة المطلقة تتعلق باستحالة تحقق الخطر بحكم قوانين الطبيعة، كالتأمين ضد سقوط كوكب الكواكب مثلا، فإن مثل هذا التأمين يكون باطلا ولا ينشأ أية التزامات على عاتق أي من طرفيه.

أما الاستحالة النسبية، تكون عندما يتبين للأطراف أن الخطر غير مستحيل، وإنما إمكانيات تحققه تكون مستحيلة بسبب ظروف خارجية، كالتأمين مثلا على سلع أو منتوج معين ضد السرقة فيحصل فيضان يؤدي إلى إتلافه قبل إبرام العقد.

و–أن يكون الحادث مستقلا عن إرادة الطرفين: بالنظر إلى أن عقود التأمين تقوم على الاحتمال، فإن ذلك يتطلب عدم تدخل أطراف العقد في حدوث الخطر، بل ينبغي أن يتحقق الحادث بفعل عنصر أجنبي. وانطلاقا

من ذلك فإنه لا يجوز التعويض عن الأخطار التي يتسبب فيها المؤمن له بخطئه العمدي أو بطريق الغش أو التدليس.

ز–أن يكون الخطر المؤمن منه مشروعا: يجب لكي يكون الخطر قابلا للتأمين أن يكون مشروعا، ويقصد بمشروعية الخطر أن يكون غير مخالف للقوانين بصفة عامة غير مخالف للنظام العام للآداب، فلا يصح التأمين ضد نشاط أو أعمال غير مشروعة يقوم بها المؤمن له.

ثانيا: مبادئ عقد التأمين

يخضع عقد التأمين لعدد من المبادئ القانونية التي تعتبر دعائم أساسية وتعتبر من أسس قيام العمل التأميني ومن غيرها يفقد العمل التأميني الصفة القائم عليها والهدف الذي جعل من أجله كفكرة ونظام، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

أ–مبدأ حسن النية: ويقضي هذا المبدأ بأنه يجب على كل من طرفي التعاقد أن يمد الطرف الآخر بكافة البيانات والحقائق الجوهرية التي تتعلق بالخطر والشيء موضوع الخطر والظروف المحيطة به، وكذلك البيانات المتعلقة بعقد التأمين وشروطه.

حيث يجب على المؤمن له التصريح بكل ما لديه من معلومات وشروح وحقائق متعلقة بالخطر المؤمن منه أو متعلقة بموضوع التأمين، أما المؤمن فيجب أن يبين بوضوح تام شروط العقد، التغطيات والاستثناءات.

ولا يعتبر مبدأ حسن النية ضروريا فقط عند إبرام عقد التأمين بل يجب أن يستمر عند سريان العقد وعند تحقق الخطر والمطالبة بالتعويض.

ب-مبدأ المصلحة التأمينية:

يقوم هذا المبدأ على أن يكون للمؤمن له مصلحة مادية ومشروعة من بقاء الشيء أو الشخص المراد التأمين عليه على ما هو عليه، ويتضرر المؤمن له في حال إذا لحق بالشيء أو الشخص حادث معين.

ويقضي هذا المبدأ بأن صحة عقد التأمين تتوقف على أن يكون للمؤمن له مصلحة مادية وراء الشيء موضوع التأمين، كما يشترط أيضا أن تكون هذه المصلحة مشروعة.

إن وقت توفر مبدأ المصلحة التأمينية يختلف حسب نوعية العقد، ففي عقود تأمينات الممتلكات والمسؤولية يشترط توفر هذا المبدأ عند تحقق الخطر أما عند إصدار العقد فيكفي أن يكون هناك توقع لوجود مصلحة تأمينية في المستقبل.

ج-مبدأ السبب القريب:

يعني ذلك أن يكون الحادث المؤمن منه هو السبب القريب أو الأصلي أو المباشر لحدوث الخسارة بمعنى أن يكون السبب الفعال الذي بدأت به سلسلة الحوادث والتي أدت في النهاية إلى وقوع الخسارة دون تدخل أي مؤثر خارجي غير السبب الأصلي وذلك حتى يلتزم المؤمن بدفع قيمة التعويض أو مبلغ التأمين وكلمة القريب لا تعني القرب زمنيا وإنما القريب من ناحية التسبب، إلا أنه عند تطبيق هذا المبدأ قد تواجهه إحدى الحالات التالية:

– حالة تكون فيها الخسارة نتيجة سبب وحيد هو الخطر المؤمن ضده، حينئذ يحق للمؤمن له الحصول على التعويض.

– وحالة أخرى تتعدد فيها المصادر المسببة للضرر، وحينئذ تصبح شركة التأمين مسؤولة فقط عن حجم الخسائر التي تكون الأخطار المؤمن منها هي التي تسببت في إحداثها، وأخيرا إذا كانت الخسارة نتيجة سلسلة من الحوادث بدأت بالخطر المؤمن ضده، تصبح شركة التأمين ملتزمة بدفع قيمة التعويض بالكامل، ويسقط حق المؤمن له في التعويض إذا لم يكن الخطر المؤمن ضده هو بداية سلسلة الحوادث التي تسببت في وقوع الخسائر.

إن المبادئ السابقة الذكر وهي مبدأ حسن النية، مبدأ المصلحة التأمينية ومبدأ السبب القريب، هي مبادئ تحكم كافة عقود التأمين والمبادئ التالية وهي مبدأ التعويض، ومبدأ الحلول ومبدأ المشاركة في التأمين فتخضع لها عقود التأمين للممتلكات وعقود تأمين المسؤولية فقط.

د–مبدأ التعويض:

يقوم هذا المبدأ على أساس أنه لا يجوز إطلاقا أن يزيد التعويض الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له أو المستفيد عن قيمة الخسارة الفعلية، ولا يتعدى بأي حال من الأحوال حدود مبلغ التأمين أو قيمة الشيء موضوع التأمين.

يهدف هذا المبدأ إلى منع المؤمن له من تحقيق أي ربح من جراء تحقق الخسارة وإنما يجب إعادة المؤمن له نفس الحالة التي كان عليها قبل تحقق الخطر دون زيادة أو فائدة، وبالتالي لا يتعمد هذا الأخير تحقق الخطر.

هـ–مبدأ الحلول في الحقوق:

يدعم هذا المبدأ مبدأ التعويض، ويعني هذا المبدأ أن المؤمن يمكنه أن يحل محل المؤمن له من أجل المطالبة بالتعويض من الشخص الثالث عن الخسارة التي يغطيها التأمين، لذلك يكون للمؤمن الحق في استرداد أي مدفوعات خسارة قد تم دفعها للمؤمن له من الطرف الثالث المهمل، وحتى لا يحصل المؤمن له على تعويض مزدوج من شركة التأمين (المؤمن) ومن الغير المتسبب في الخسارة، فإن مبدأ الحلول يقضي بأن يحصل المؤمن له على التعويض من المؤمن مقابل أن يحل هذا الأخير محله في الرجوع إلى الغير.

و–مبدأ المشاركة في التأمين:

ينص هذا المبدأ على أنه إذا قام المؤمن له بالتأمين لدى أكثر من مؤمن فإن المؤمن له سيحصل على مبلغ التعويض مرة واحدة وتشترك جميع شركات التأمين في تعويض المؤمن له عند تحقق الخطر كل شركة حسب حصتها في مبلغ التأمين، بشرط ألا تزيد جملة المبالغ المدفوعة عن قيمة الضرر الذي لحق بالشيء محل التأمين.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين

يلعب التأمين دورا أساسيا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع فمع ما شهدته المجتمعات من تطورات حضارية وصناعية متسارعة اتسعت قاعدة الأخطار وانتشرت وأصبح من الضروري إتباع أسلوب يضمن الحد من الخطر وتقليل نتائجه، وهذا ما نجده في نظام التأمين.

أولا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين

يعمل التأمين على دعم التنمية الاقتصادية من خلال:[1]

1-الدور الاستثماري للتأمين

إن الشركات والمشاريع الاقتصادية في ظل غياب التأمين تحتاج إلى تكوين احتياطات لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد تلحق بها، ولكن في ظل وجود نظام التأمين فإن مثل هذه الاحتياطات توجه إلى الاستثمار في مشروعات إنتاجية تعمل على التنمية الاقتصادية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقوم شركات التأمين بتجميع الأقساط واستثمارها في مجالات متعددة وبهذا تصبح شركات التأمين كوسيط يقوم بجمع الأموال (الأقساط) التي يقدمها المؤمن لهم لتعيد استثمارها، وفي النهاية يحصل المستفيد على التعويض الذي يتمثل في الأقساط المجمعة مضافا إليها جزء من عائد الاستثمار.

2-تشجيع قيام المشروعات الاقتصادية المختلفة

إن التأمين يعمل على تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على القيام بالمشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على المجتمع والتي عادة ما تكون درجة المخاطر بها مرتفعة، وذلك من خلال الحماية التي يقدمها نظام التأمين ضد الخسائر التي تترتب على تحقق الكثير من الأخطار التي يواجهها الأفراد والمشروعات، كما أن عملية التعويض عند تحقق الخطر تساهم في إعادة تشكيل رأس المال المنتج بما يضمن استمرار المشروعات الاقتصادية.

[1] غفصي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 41-42.

3-تكوين رؤوس الأموال

يظهر هذا الدور للتأمين على مستوى السوق المالي، فهو يعمل على تجميع الأموال عن طريق الاحتياطات الفنية، ووجود هذه الأخيرة يفسر دورة الإنتاج العكسية في التأمين، أي تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، وبذلك تنشأ تعهدات تجاه المؤمن لهم، فمن الطبيعي توظيف شركات التأمين لهذه الاحتياطات في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات...) وبالتالي المساهمة في تمويل مختلف المشاريع المنتجة، في حين تتدخل الدولة في تسيير احتياطات شركات التأمين بتوجيه جزء من أموالها إلى الإقراض العمومي.

4-تدعيم عملية الائتمان

مما لا شك فيه أن اتساع الائتمان في دولة ما، فيه تدعيم للحياة الاقتصادية بها، ويلعب التأمين في هذا المجال دورا بارزا وأساسيا، فمن المعروف أنه لا يمكن لصاحب المال إقراض ماله ما لم يطمئن إلى أن موضوع الضمان باق وغير مهدد بالفناء نتيجة تحقق خطر ما ويقوم التأمين بتوفير هذا الضمان في حالة تحقق الخطر بالنسبة لموضوع الضمان المشار إليه ومن هنا كانت أهمية دور التأمين في تسهيل واتساع الائتمان.

4-الدور الادخاري

يعتبر التأمين أحد أهم أدوات تجميع المدخرات، حيث يعتبر التأمين على الحياة وسيلة ادخارية خصوصا في الدول النامية نظرا لما يميز التأمين على الحياة من صغر أقساطه نسبيا تجعل بمقدور الكثير من الأفراد بهذه الدول والتي تتميز بانخفاض مستوى الدخل -الادخار للمستقبل من خلال التأمين باعتباره ادخارا إجباريا وأقل عرضة لخطر التوقف عن الادخار أو سحب ما تكون من مدخرات.

6-المساهمة في توسيع نطاق العمالة والتوظيف

يعمل التأمين بقطاعاته المختلفة على امتصاص جزء كبير من العمالة في المجتمع ذلك أن التوسع في التأمين يقتضي توفر حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة فنية وإدارية ومهنية في فروعه المختلفة من تأمين حياة أو تأمينات عامة كالحريق والتأمين على السيارات...، من إداريين ومهندسين وعمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها ووكلائها المختلفة بما يساهم في توسيع مجال التوظيف والعمالة.

ثانيا: الدور الاجتماعي للتأمين

ويتمثل الدور الاجتماعي للتأمين فيما يلي[1]:

1-محاربة الفقر

تبرز الأهمية الاجتماعية للتأمين من خلال الدور الذي يلعبه في محاربة الفقر الذي يترتب عن البطالة والمرض والعجز وبلوغ سن الشيخوخة والوفاة ويكون ذلك عن طريق التأمين الاجتماعي، أو الخسارة في الممتلكات بسبب الحريق أو السرقة أو الغرق عن طريق التأمين التجاري مما جعل بعض الدول تعمل على تنظيمه وتشجيعه بإعفاء أقساطه من الضرائب أو تخفيف معدلات الضرائب عليها.

2-تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث

إن ما يتميز به التأمين أن المؤمن له لا يستحق التعويض في بعض فروع التأمين إذا ما كان هناك إرادة للمؤمن له في تحقيق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن له تعويضا إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين، ووجود مثل هذه الشروط والتحفظات بالتأمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن شراء الفرد لعقد تأمين حياة يوفر لأسرته معاشا يضمن لها الحياة الكريمة بعد مماته، ويعتبر ذلك تنمية للشعور بالمسؤولية تجاه أسرته، وهكذا نجد أن التأمين بكافة أنواعه ينمي الشعور بالمسؤولية لدى الفرد تجاه نفسه، وأسرته ومجتمعه. وفي الجانب الأخر نجد أن الإحصائيات التي تقوم بها شركات التأمين حول الأخطار والعوامل المرتبطة بها وتحليلها لهذه الإحصائيات يمكن من التعرف على الأسباب المباشرة لوقوع هذا الخطر، مما يحقق تقدما في إمكانية تفاديه ومنع وقوعه ولا يعود ذلك بالفائدة عليها وعلى المؤمن لهم فقط بل يعود بالفائدة على المجتمع ككل.

[1] غفصي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.

الخلاصة

إن الأمن الاجتماعي والاقتصادي يعتبر حاجة أساسية بل هي حق من حقوق الإنسان، فإشباع حاجته من الأمن هو تحقيق للحرية الحقيقة التي قوامها عدالة اجتماعية وأمن سياسي واقتصادي.

ويهدف نظام التأمين إلى ضمان الاستقرار العائلي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ورفع المستوى المعيشي لطبقة العمال ونحوها من الأهداف، وكما له أهمية بالغة من خلال الوظائف التي يؤديها سواء الاجتماعية او الاقتصادية.

المبحث الثاني: عموميات حول محاسبة التأمينات

تعد المحاسبة أهم أقدم نظم المعلومات ضمن المنظمة فهي أحد أهم المصادر الرئيسية للمعلومات، حيث أنها تقدم القسم الأعظم من المعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية والجهات الخارجية، كما أنها تعالج كما من البيانات عبر طرق و أساليب متعددة بالإضافة الى علاقتها المتشابكة مع بقية أنظمة المعلومات ضمن المنظمة وكل ذلك في إطار وظيفتها الأساسية، وهي إعادة عكس الواقع المالي للمنظمة، وبما ان المحاسبة التأمينية لا تختلف عن غيرها من الأنظمة المحاسبية الأخرى إلا ان طبيعة نظم المعلومات المحاسبية والأنشطة التي تزاولها يتطلب نوعا من الخصوصية ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث الى ما يلي:

- المطلب الأول: يتحدث حول مفاهيم المحاسبة التأمينية والخصائص التي تميزها عن النظم المحاسبية الأخرى
- المطلب الثاني: مدونة المحاسبة التأمينية وكيفية صياغتها بالشكل المحاسبي
- المطلب الثالث: أهم العمليات المحاسبة التأمينية من الأقساط الى التعويضات

المطلب الاول: مفهوم محاسبة التأمينات وخصائصها

أولا: مفهوم محاسبة التأمينات

تعرف محاسبة التأمينات على أنها:

- "هي ذلك الفرع من فروع المحاسبة، الذي يهتم ويعني بتطبيق لمبادئ والأصول والمفاهيم والفروض والنظريات القواعد والسياسات المحاسبة على النشاط التأميني بما يتوافق وطبيعة وخصائص هذا النشاط وفي إطار المتطلبات، القانونية للتنظيم المحاسبي لهذا النوع من النشاط".[1]
- "هي عبارة عن تقنية ذات قواعد وأنظمة، مهمتها الرئيسية تحديد نتائج الشركة بالنسبة لنشاطاتها التأمينية الداخلية أو بعلاقاتها مع الغير، حيث تقوم بالحسابات وتحليل العمليات وترجمتها على شكل ارقام نقدية".[2]

[1] مكرم عبد المسيح باسيلي والاخرين، **المحاسبة في المنشآت المالية (بنوك تجارية، شركات التأمين)**، مكتبة الجلاء الطبعة 2، مصر، 2000، ص 275.

[2] فؤاد الفسفوس، **محاسبة المنشآت المالية (البنوك، شركات التأمين)**، دار كنوز المعرفة، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص 263.

ثانيا: خصائص محاسبة التأمينات

تتميز محاسبة التأمينات عن المحاسبة المالية العادية بمجموعة من الخصائص نذكر منها[1]:

-تعتمد مصادر التحويل في مؤسسات التأمين على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال، وذلك بخلاف الحال في مشروعات الأعمال الأخرى التي يمكنها الاعتماد على مصادر التحويل الداخلية.

-يتمثل المنتج النهائي لمؤسسة التأمين في تقديم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة، وهي خدمة آجلة وليس حالية، كمدا أن أسعارها لا تخضد لقوانين العرض والطلب في السوق وإنما هي أسعار ثابتة تقدر على أساس الخبرة الماضية في سوق عمليات التأمين بالاستعانة بالأساليب الرياضية المختلفة. والتقارير المحاسبية في شركات التأمين ترتكز على الأحداث المستقبلية.

-لا يمكن للمؤسسة التأمين تحديد مقدار أرباحها أو خسارتها بدقة كافية في ختام السنة المالية، ويرجع ذلك لسببين أساسيين:

الأول: أن عقود التأمين غالبا ما تتخطى مدتها نهاية السنة المالية التي عقدت فيها.

الثاني: أن مقدار الالتزامات المالية والمصروفات المترتبة على عقود التأمين لا يمكن تقديرها أو تحديدها بدقة إلا بعد انتهاء آجال تلك العقود.

وعلى ذلك فإن رقم الربح أو الخسارة الناتج في ختام الفترة المالية ما هو إلا مبلغ مما يوحي بالطبيعة، تقديري الاحتمالية لنتائج الأعمال في مؤسسات التأمين قاطبة.

-يرتبط أيضا بالخاصية السابقة أن طبيعة عمل مؤسسات التأمين بدخولها في عقود تأمينية طويلة الأجدل قد يترتب عليها عدم إمكان تحديد الآثار المالية لتلك العقود بدقة إلا بعد انتهاء آجالها، وأبسط مثال على ذلك هو أقساط التأمين التي غالبا ما يتم تسديدها في فتارت لا تتفق والفترة المالية للمؤسسة مما يؤدي لوجود أقساط تحت التحصيل وأخرى مدفوعة مقدما وبمبالغ ضخمة , مما يمكن القول معه أن طبيعة نشاط مؤسسات التأمين قد أسبغ أهمية كبرى على بنود القوائم المالية الخاصة بالمستحقات و المقدمات و مدا يترتب عنها مدن مسؤوليات وذلك على خلاف الوضع في العديد من مشروعات الأعمال الأخرى .

[1] أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين: سلسلة محاسبة المنشآت المالية، الدار الجامعية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 18-20.

-معظم شركات التأمين تمارس أنشطتها في كل مدن نوعي التأمينات بفروعها المختلفة أي تأمينات الحياة وتكوين الأموال، وتأمينات الممتلكات والمسؤوليات، ونظار لوجود اختلاف بين طبيعة كل منها، ولأغراض تقييم الأداء فإنه يتم إمساك سجلات معينة وحسابات مستقلة لكل فرع من فروع التأمين على حدى بحيث يمكن تحديد نتائج كل فرع بطريقة مستقلة.

المطلب الثاني: مدونة الحسابات لشركات التأمين

تلتزم كل من شركات التأمين وإعادة التامين في تسجيل عملياتها بإحترام قائمة الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي مع إضافة حسابات فرعية تتناسب مع عملياتها المحاسبية.

ويمكن إيجاز حسابات شركات التأمين كما يلي:[1]

المجموعة الاولى: حسابات رؤوس الأموال

وتضم الحسابات التالية:

-الحسابات (10، 11، 12، 13، 15، 16، 17، 18) وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام.

-الحساب 14 مؤونات مقننة، ويتفرع الى:

حساب 140 مؤونات الضمان

حساب 141 مؤونات مكملة إجبارية للديون التقنية

حساب 142 مؤونات الاخطار والكوارث

-الحساب 19 ديون على الأموال او القيم المستلمة من عمليات إعادة التأمينات والتي تمثل التزامات التقنية، ويتفرع الى:

ح/190 كيانات ذات صلة

ح/191 كيانات مساهمة

ح/192 كيانات أخرى

[1]ministère des finances, C N C, Avis n°89 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et /ou de réassurance, alger, 10/03/2011,page 3-24.

المجموعة الثانية: حساب الأصول الثابتة: وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام.

المجموعة الثالثة: حسابات المؤونات والديون التقنية للتأمين

ح/30 مؤونات فنية لعمليات مباشرة "التأمين على الاضرار"

ح/31 مؤونات فنية على العمليات المقبولة "التأمين على الاضرار"

ح/32 مؤونات فنية على العمليات المباشرة "التأمين على الأشخاص"

ح/33 مؤونات فنية على العمليات المقبولة "التأمين على الأشخاص"

ح/38 حصة التأمين الاقتراني المسند

ح/39 حصة إعادة التأمين المسندة

المجموعة الرابعة: حسابات الغير

ح/40 الديون الناشئة عن إعادة التأمين والتأمين المشترك.

ح/41 المؤمنون، وسطاء التأمين والحسابات الملحقة.

الحسابات (42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49) نفس الحسابات في المخطط المحاسبي العام.

المجموعة الخامسة: الحسابات المالية: وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام

المجموعة السادسة: حسابات الأعباء

ح/60 فوائد (مطالبات) على الكوارث والنكبات

الحسابات (61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69) نفس الحسابات في المخطط المحاسبي العام.

المجموعة السابعة: حسابات المنتوجات

ح/70 الاشتراكات (أقساط الاشتراكات)

ح/71 اشتراكات مؤجلة

ح/72 عمولات إعادة التأمين-الحسابات (73، 74، 75، 76، 77، 78) نفس الحسابات في المخطط المحاسبي العام.

المطلب الثالث: أهم التسجيلات المحاسبية في شركات التأمين

أولا: تقوم شركات التأمين بتسجيل أقساط التأمين على ثلاث مراحل كالتالي:[1]

1-مرحلة إثبات عملية التأمين: تتم بإمضاء العقد وينتج عنها حق المؤسسة على المؤمن له

411		ح/أقساط صادرة للتحصيل	**	
	7000	ح/ القسط التجاري (الصافي)		**
	7003	ح/القسط التجاري(الإضافي)		**
	4451	ح/ الرسم على القيمة المضافة		**
	4671	ح/صندوق الكوارث الطبيعية		**
	4427	ح/طابع الحجم		**
		إثبات عملية التأمين		

2-مرحلة التسديد: يقوم المؤمن له بتسديد القسط حسب مبلغ العقد

512		ح/البنك	**	
او				
513		ح/الصندوق		
	411	ح/ أقساط صادرة للتحصيل		**
		تسديد القسط		

[1] نور الدين بعيليش، مذكرة ماستر بعنوان "**التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين**"، تخصص دارسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010 /2011، ص 52-58.

3-تحويل الحقوق لمستحقيها: في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بتحويل الحقوق لمستحقيها

4451		ح/الرسم على القيمة المضافة	**	
4671		ح/صندوق الكوارث الطبيعية	**	
4427		ح/طابع الحجم	**	
	512	ح/البنك		**

ثانيا: تسجيل التعويضات

عند وقوع الحادث يجب على المؤمن له تقديم تصريح بالحادث في أجل (48) ساعة من وقوع الحادث، حيث يقوم الخبير بتقييم الاضرار وتحديد مبلغ التعويض بمحضر معاينة، ويتم التسجيل كما يلي:

1-عملية إثبات الاضرار والمصاريف على العمليات المباشرة المتعلقة بالدورة:

6000		ح/اضرار على العمليات المباشرة	**	
6003		ح/مصاريف ملحقة مع الاضرار	**	
	3060	ح/اضرار ومصاريف الدفع للعمليات المباشرة		**
		إثبات الاضرار والمصاريف (حقوق الغير)		

2-عملية التسوية (تسديد التعويضات): هنا تكون المراحل التالية:

-المرحلة الاولى: مبلغ التقييم = مبلغ التسوية

3060		ح/اضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة	**	
	53	ح/النقديات		**
		تسديد الاضرار والمصاريف على العمليات المباشرة		

المرحلة الثانية: مبلغ التقييم > مبلغ التسوية (في هذه الحالة نعكس قيد الاثبات بقيمة الفرق بين مبلغ التقييم ومبلغ التسوية)

3060		ح/اضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة	**	
	6000			**
	6003	ح/ اضرار على العمليات المباشرة		**
		ح/مصاريف ملحقة للأضرار		
		تخفيض مبلغ الاضرار والمصاريف		

-عملية التسديد:

3060		ح/ اضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة	**	
	53	ح/النقديات		**
		تسديد مبلغ الاضرار والمصاريف الملحقة		

المرحلة الثالثة: مبلغ التقييم < مبلغ التسوية

إثبات الزيادة في مبلغ الاضرار والمصاريف الملحقة:

6000		ح/ اضرار على العمليات المباشرة	**	
6003		ح/ مصاريف ملحقة للأضرار	**	
	3060	ح/ اضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة		**
		تخفيض مبلغ الاضرار والمصاريف للدفع		

-عملية التسديد بمبلغ التسوية :

3060		ح/ اضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة	**	
	53	ح/النقديات		**
		تسديد مبلغ الاضرار والمصاريف الملحقة		

الخلاصة

ومن خلال هذا المبحث نستنتج أن المحاسبة هي الركيزة الأساسية للبيانات على مستوى المؤسسة وذلك لأنها تضمن التسجيل اليومي للعمليات المحاسبية التي تمت داخل المؤسسة، وتضع البيانات في مستوى مستخدميها، كما أنها تراقب وتسجل المدخلات والمخرجات من اجل تسهيل دراسة حالة المؤسسة وتسييرها.

المبحث الثالث: عملية اتخاذ القرار

تعد عملية اتخاذ القرار عملية مهمة وحساسة في الإدارة، حيث أي خطأ قد يكلف المنظمة تكاليف لا يمكن معرفتها، ولهذا سنتناول في هذا المبحث مفهوم اتخاذ القرار وتصنيفاته ومن ثم أهمية اتخاذ القرار وخطواته.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار

أولا: مفهوم القرار

تتعدد التعاريف وتختلف من عدة زوايا نذكر منها:

-يعرفه علماء القانون الإداري على أنه: وسيلة تستخدمها الإدارة لتمكينها من القيام بوظائفها ومباشرة النشاطات الموكلة إليها[1].

-يعرف على أنه اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة.[2]

ثانيا: مفهوم عملية اتخاذ القرار

هناك من عرفها على أنها: "عملية المفاضلة بين الحلول البديلة والمتاحة واختيار أكثر الحلول صلاحية لتحقيق الهدف من حل المشكلة".[3]

-ويعرف أيضا "مجموعة الخطوات التي يقوم بها متخذ القرار من أجل الوصول الى الهدف الذي يسعى اليه".[4]

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار: "عملية الاختيار والمفاضلة ما بين عدة خيارات في ظل توفر مجموعة من الظروف المعينة لتحقيق الأهداف والنتائج المسطرة".

[1] نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية، دار النشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2009، ص75.
[2] حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2010، ص99
[3] أمل احمد طعمة، **اتخاذ القرار والسلوك القيادي**، الطبعة الثانية، ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص26.
[4] مؤيد الفضل، **الأساليب الكمية في الإدارة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص26.

المطلب الثاني: تصنيف القرارات

يمكن تقسيم القرارات المتخذة في المؤسسة إلى أنواع مختلفة، ومن زوايا مختلفة، ومن بينها نذكر ما يلي:

1-تصنيف حسب المستويات الإدارية: وهنا يتم التمييز بين القرارات حسب المستوى التنظيمي الذي يتخذ فيه القرار[1] :

- **القرارات التشغيلية:** هي القرارات التي تصنع في المستويات التنظيمية الدنيا، والمتعلقة بالعمليات التشغيلية للمؤسسة.
- **-القرارات الإدارية:** فهي قرارات تؤخذ على مستوى إداري أعلى مما تؤخذ فيه القرارات التشغيلية، فعند هذا المستوى يقوم المديرون باتخاذ قرارات لحل مشكلات التنظيم والرقابة على الأداء وفرض كذلك قرارات متعلقة بالتأكد من الاستخدام الفعال لموارد المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها .
- **القرارات الاستراتيجية:** هي قرارات تؤخذ على مستوى قمة الهيكل التنظيمي بواسطة الإدارة العليا للمؤسسة، وهي قرارات تغطي مدى زمني أطول مقارنة بالقرارات السابقة وتتعلق القرارات الاستراتيجية بالوضع التنافسي للمؤسسة في السوق، كما تهتم أيضا بتحديد أهداف المؤسسة والموارد اللازمة لتحقيقها.

2-تصنيف القرارات حسب نوع المشاركة:

يميز بين القرارات وفقا لنوع المشاركين في صنع القرار:[2]

2-1 فهناك القرارات الفردية (individuel décision): وهي قرارات يقوم باتخاذها مسير واحد.

2-2 قرارات تنظيمية (organizationnel décision): وهي تلك التي يشارك فيها العديد فيها من متخذي القرار.

3-القرارات المبرمجة والقرارات غير المبرمجة:

وقد قسم (**كونتر**) وزملاؤه القرارات الى نوعين هما:[3]

3-1القرارات المبرمجة: هي القرارات المخططة سلفا وتتناول مشكلة متكررة أو روتينية، حيث يتم تحديد أساليب وطرق حل أي مشكل سلفا، ومن أمثلة ذلك القرارات المخططة مسبقا لإعادة طلب شراء نوع معين من المواد

[1] حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص 103-104.
[2] حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص 102.
[3] فريد كورتل، خالد الخطيب، نظم الملومات المحاسبية واتخاذ القرارات، زمزم ناشرون وموزعون، ط 1، 2015، ص 127.

الخام، حيث يتم توضيح الإجراءات المعمول بها في كجال المشتريات مسبقا، وتتخذ هذه القرارات في المستويات التنفيذية.

2-3 القرارات غير المبرمجة: وهي القرارات التي تتغير مع موضوع عملية اتخاذ القرار، أي هي التي تتعامل مع المواقف الغير المحددة مثل القرارات الاستراتيجية كابتكار نوع جديد من السلع، أيضا قرارات التوسيع، قرارات الاندماج...الخ، ومعظم هذه القرارات تتخذ في المستويات الإدارية العليا.

4-تصنيف القرارات وفقا لبيئتها:

وتقسم وفقا لهذا المعيار الى:[1]

- **القرارات تبعا لدرجة التأكد:** وهي القرارات التي تتخذ في حالة التأكد التام من طبيعة المتغيرات، ونوعيتها، والعوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار، وعليه فإن آثاره ونتائجه تكون معروفة.
- **القرارات تبعا لدرجة عدم التأكد:** وتتخذ عندما ترسم المؤسسة أهدافها العامة في ظروف لا تعلم فيها مسبقا بإمكانيات حدوث أي من المتغيرات أو الظروف المتوقع وجودها بعد اتخاذ القرار.
- **القرارات تبعا لدرجة المخاطر:** وهي التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع، وبالتالي فعلى متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل.

5-تصنيف القرارات وفقا لوظائف المؤسسة:

وتصنف تبعا لهذا المعيار الى:[2]

-قرارات تتعلق بالوظائف الإدارية وكيفية تنفيذها.

-قرارات الإنتاج وهي تتعلق بحجمه وبأسلوبه مثل طرق الإنتاج، التصميم الداخلي للمصنع...الخ.

-قرارات التمويل: مثل الهيكل المالي، شروط الائتمان...الخ

-قرارات المبيعات: مثل تحديد سعر السوق، مكاتب البيع...الخ

-قرارات تتعلق بالأفراد: مثل مصادر القوى العاملة، مدى التدريب ونوعه، تحليل العمل وتقييمه...الخ.

تصنيف القرارات وفقا لأساليب اتخاذها: وتصنف الى[3]:

[1] فريد كورتل، خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 128
[2] فريد كورتل، خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 128
[3] نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 75.

1-القرارات الكيفية: وهذا النوع من القرارات يتم اتخاذه بالاعتماد على الأساليب التقليدية القائمة على التقدير الشخصي لمتخذ القرار وخبراته وتجاربه ودراسته للآراء والحقائق المرتبطة بالمشكلة.

2-القرارات الكمية: وهذه القرارات يتم اتخاذها بالاعتماد على الرشد والعقلانية لمتخذها، والاعتماد كذلك على القواعد والاسس العلمية التي تساعد على اختيار القرار الذي يؤدي الى زيادة ومضاعفة عائدات وأرباح المنظمة من بين مجموعات التبادل.

ومن أمثلة ذلك[1]:

- **قرارات الاستثمار:** تعتبر قرارات الاستثمار من أهم القرارات الإدارة المالية وأعقدها بسبب الطبيعة الاستثمارية، ويعرف الاستثمار على أنه توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل.
- وهي ثلاث أنواع: استثمارات مادية، وغير مادية، استثمارات مالية.
- **قرار التمويل:** ينصب اهتمام مثل هذه القرارات على المزيج المثالي للتمويل مثل تكوين رأس المال، الحصص النسبية لديون والتي تحمل فائدة ثابتة كمصدر للتمويل. والقرارات التمويلية لأي منشأة تتعلق بطريقة اختيار النسبة المعينة لكل نوع في التكوين العام للأموال المتاحة وتعتبر عملية تكوين الرأس مالي للمنشأة إحدى الأوجه المهمة في قرارات التمويل حيث أنها تتعامل مع العلاقات النظرية بين توظيف الديون ومعدل العائد أو الأرباح للمساهمين.
- **قرارات توزيع الارباح:** تتضمن مجموعة قرارات التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية أو زمن توزيع هذه الأرباح وتحديد الأرباح التي يجب الاحتفاظ بها داخل الشركة بشكل أرباح محتجزة والتي تعتبر مصدر مهما من مصادر التمويل الداخلي يعزز قرارات الإدارة المالية عندما تبحث عن مصادر التمويل المناسبة.

[1] بوزربة رشيد، مذكرة ماجيستير بعنوان **" التخطيط المالي ودوره في اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية -دراسة ميدانية بالمركب الصناعي التجاري الحضنة-مسيلة-**، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017، ص 48-49.

المطلب الثالث: خطوات اتخاذ القرار

تستند عملية اتخاذ القرار على أساس علمي تحكمه عدة عناصر أساسية، وحتى تكون القرارات المتخذة فعالة ورشيدة، يجب على متخذ القرار استخدام الأسلوب العلمي في اتخاذ قراراته، حيث أن عملية اتخاذ القرار تسبقها مراحل أخرى يجب على متخذ القرار المرور بها قبل تحديد المشكلة وبالتالي يمكن تحديد مراحل اتخاذ القرار كما يلي:[1]

1-تحديد الهدف:

أول خطوة تواجه متخذ القرار هي تحديد الأهداف المراد التوصل اليها، والتي يشترط أن تكون في شكل يمكن قياسه، تعد هذه المرحلة هامة وهذا لأنه على أساس الأهداف المحددة تبني مختلف القرارات التقنية والإدارية.

2-جمع المعطيات اللازمة:

يتم من خلالها جمع الوثائق والبيانات الخاصة بالأهداف المختلفة فلا يمكن للإدارة أن تعتمد على الأهداف التي هي أساس قراراتها وتصرفاتها الا إذا جمعت القدر الكافي من المعطيات والمعلومات التي تساعد في جعل هذه الأهداف بمثابة معايير قادرة على قياس النتائج.

3-تحديد المشكلة:

تعتبر من أدق المراحل باعتبار أن القرار الذي يتخذ يعتمد على حد كبير من على تحديد المشكلة موضوع القرار تحديدا واضحا ودقيقا، وهذا يرجع الى إدراك وتشخيص المشكلة، وهي عبارة عن موقف أو نتيجة أو حالة غير مرغوب فيها يراد تصحيح لها أو معالجتها ويتصف هذا الموقف بشيء من الغموض أو التعارض يراد تصحيحا لها أو معالجتها، والمشكلة عبارة عن انحراف شيء وهو ناتج عن تغير معين أو أسباب معينة، ويمكن تحديد المشكلة من خلال:

-التعرف على وجود فجوة بين ما يجب أن يكون وما تم فعلا ومن ثم تحديد الانحراف بينهما

-تحديد الأسباب المختلفة التي اجت الى ظهور هذه الفجوة بين الواقع والمفروض

-تحديد السبب الأكثر احتمالا للانحراف،

-مراعاة مجموعة المحددات والقيود التي تحد من معالجة الفجوة.

---

[1] طبابيبة سليمة، مذكرة دكتوراه بعنوان**" دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية –دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين-**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1-، 2014/2013، ص 77-80.

4-إيجاد الحلول او البدائل الملائمة:

بعد تحديد المشكلة تأتي الخطوة التالية المتمثلة في إيجاد أو تحديد البدائل الملائمة لحل المشاكل، والتفكير في هذه المرحلة غالبا ما يكون ابتكارا بمعنى ان الفرد يمكنه إيجاد او ابتكار عدد من الحلول الجديدة للمشكلة، وفي معظم الأحيان يستعين متخذ القرار بمساعدين او مستشارين لتحديد هذه البدائل والتوصل اليها، وقد يستعين بمكاتب الخبرة والاستشارات التي تدرس المشكلة جيدا وتبدأ في إعطاء حلول أو بدائل حل.

5-تقييم البدائل:

تتم هذه المرحلة من خلال المقارنة بين الاوزان المختلفة للبدائل لمناقشة مزايا وعيوب كل بديل، ذلك لان كل بديل يحقق عددا من المنافع أو المزايا وبدون عملية التقييم لا يمكن الوصول الى اتخاذ قرار معين لحل المشكلة ولا بد ان تتم عملية التقييم بطريقة موضوعية بعيدا عن التحيز الشخصي لمتخذ القرار، وتستلزم هاته المرحلة تحديد المعايير التي سوف يتم على أساس ها التقييم لهذه البدائل، ان عملية تقييم البدائل وتحديد أوجه الضعف والقوة لكل منها تتكون من ثلاث خطوات هي:

-يجب على متخذ القرار ان يحدد بكل دقة ممكنة التأثير المتوقع لكل بديل في حالة اختياره وتنفيذه;

- يجب على متخذ القرار على ان يأخذ بعين الاعتبار مقارنة التأثيرات المتوقعة لكل بديل في حالة اختياره وتنفيذه;

- يجب على متخذ القرار ان يأخذ بعين الاعتبار مقارنة التأثيرات المتوقعة لكل بديل الاحتمالات المستقبلية للأهداف التنظيمية، أي اهداف الوحدة التي تسعى الى تحقيقها في المفاضلة لاختيار البديل الذي يبدو أنه مفيد بدرجة كبيرة للوحدة عن غيره من البدائل التي تقل عنه في هذه الخاصية.

6-اختيار بديل معين:

بعد اجراء عملية تقييم البدائل يتم اختيار البديل الأكثر ملائمة لحل المشكلة والذي يتماشى مع ظروف وامكانيات الوحدة سواء المادية منها او البشرية، ولا يتعارض في تنفيذه مع السياسات الأخرى المتبعة، ويجب أيضا دراسة أثر اختيار البديل على المنطقة التي تعمل بها الشركة.

7-التنفيذ:

ان القرار بحد ذاته عديم القيمة مالم يتم تنفيذه، فكثيرا ما ينفق الوقت والجهد والمال من أجل الوصول الى قرار سليم ومنطقي، ثم يتبدد كل ما سبق بسبب الفشل في تنفيذه، فالتنفيذ هو الامتداد الطبيعي للقرار فلا ينتقل الى صعيد الواقع ولا يتجسد الا بالتنفيذ.[1]

8-المتابعة والتقويم:

تتطلب هذه المرحلة متابعة تنفيذ القرار خطوة بخطوة عن طريق التوجيه الذي يمارسه متخذ القرار على المعنيين بتنفيذ القرار، أي ما يطلب المزيد من الأعمال الإدارية مثل الاتصال والإرشاد

المطلب الربع: أهمية اتخاذ القرارات

تلعب القرارات الإدارية عدة أدوار سواء من الناحية العلمية أو العملية نذكر منها ما يلي:[2]

1-تعتبر القرارات الإدارية وسيلة علمية وفنية وحتمية ناجعة لتطبيق السياسات والاستراتيجيات للمنظمة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية.

2-تلعب القرارات الإدارية دورا حيويا وفعالا في القيام بكافة العمليات الإدارية، مثل التخطيط والرقابة والتنظيم وغيرها.

3-تعتبر القرارات الإدارية وسيلة لاختبار وقياس مدى قدرة القادة والرؤساء والاداريين في القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوب تحقيقها وإنجازها، بأسلوب علمي وعملي.

4-تعتبر القرارات الإدارية ميدانا واسعا للرقابة الإدارية.

5-تؤدي القرارات الإدارية عن طريق عملية اتخاذ القرار، دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية.

[1] سهام عزي، مذكرة ماجستير بعنوان**" دراسة المقاربة الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية –دراسة حالة: المستشفى الجامعي مصطفى باشا - ووكالة التأمين سلامة-**، تخصص التسيير العمومي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2012/2011، ص 30-31

[2] حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص 100-101

الخلاصة

ومن هنا نصل إلى حقيقة مؤداها أن اتخاذ القرار بحق يعتبر العمود الفقري لأي إدارة بصفة عامة ولإدارة الموارد البشرية بصفة خاصة فعلى أساسه تتحدد قيمة العمليات المتبقية من استقطاب واختيار وترتيب وترقية وتقييم اذ ان اتخاذ القرار الجيد هو المحرك الأساسي لها.

فالقرار ليس مجرد موقف شاذ يتخذ في لحظة زمنية معينة وإنما يكون وفقا لمراحل ودراسات يقام بها قبل اتخاذ القرار فهناك عدة أصناف وأساليب لاتخاذ القرار ومن هنا يمكن القول إن القرار ليس أمرا سهلا ولا يستهان به إنما هو العمود الفقري لكل مؤسسة تريد تحقيق أهدافها والوصول إلى النتائج المرجوة.

المبحث الرابع: العلاقة بين محاسبة التأمينات واتخاذ القرار

يهدف النظام المحاسبي عموما توفير مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل العديد من مستخدمي التقارير المحاسبي، ولا يختلف النظام المحاسبي للتأمينات عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى ولهذا سنطرق في هذا المبحث الى ما يلي:

أولا: نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار

ثانيا: دور محاسبة التأمينات في اتخاذ القرارات

المطلب الأول: نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار

تقدم نظم المعلومات معلومات متنوعة، وبخصائص مختلفة لكافة المستويات التنظيمية في المؤسسة، مما يعني انها تؤثر على عملية اتخاذ القرارات.[1]

فنظم المعلومات تستطيع ان تمد المدير بصفته متخذ القرار بصفة عامة بالكثير في عملية اتخاذ القرارات، ولكن عمليا هناك محددات ترجع الى تنوع المشاكل، والتنوع في المشاكل يصل الى ذروته في المستوى الاستراتيجي، خصوصا وان هذه المشاكل ليس لها صفة التكرار ولها أهمية كبيرة يجب ان تتداولها إدارة المؤسسة في ظل عدم التأكد. ولهذا فان عملية اتخاذ القرار تعتمد على الحكمة والتقدير السليم، وكذا الخبرة لاتخاذ القرارات عقلية منطقية على هذا المستوى، ومع هذا فان نظام المعلومات المصمم جيدا يساعد الإدارة في مواجهة التنوع ويقلل من ظروف عدم التأكد، وحتى يكون القرار سليما يجب ان تؤمن المعلومات اللازمة وذلك بتحديد:[2]

1-نوع البيانات المطلوبة ومصادر الحصول عليها

2-إيصال المعلومات للجهات المتخصصة باتخاذ القرار.

[1] فريد كورتل، خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص145.
[2] فريد كورتل، خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 145-146.

المطلب الثاني: دور محاسبة التأمينات في اتخاذ القرار

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من مجموعة من الإجراءات توفر عند تنفيذها معلومات تدعم من عملية صنع واتخاذ القرارات وهذا عند كافة مستويات الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادي، ويكمن الهدف الرئيسي من المعلومات التي يقوم بتوفيرها النظام المحاسبي في إدارة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق وظائفها وأهدافها.

حيث يلعب نظام المعلومات المحاسبية من خلال ما توفيره من معلومات دورا هاما وحاسما في حل المشاكل والقرارات الهيكلية، وللمعلومات المحاسبية دور هام في ظروف مختلفة تمر بها القرارات منها[1]:

1-دور المعلومات المحاسبية في ظروف المخاطرة:

للمعلومات في بيئة الاعمال المعاصرة أهمية كبيرة، حيث المنافسة والمخاطر، وأصبحت المعلومات من أهم الموارد للمؤسسة الاقتصادية، ومن المسلم به أنه كلما زادت قيمة المعلومات في الموقف القراري المعين كلما أدى الى الانخفاض درجة المخاطر التي يتصف بها الموقف القراري.

2-دور معلومات المحاسبة في تخفيض درجة المخاطر:

توصلت العديد من الدراسات الى ان مشاركة المستويات الإدارية المختلفة في اعداد الموازنة، يسفر عادة الى تكوين فائض بها، وتكوين ذلك الفائض يتم عادة من خلال استخدام معلومات محاسبية، والذي قد يساعد في التقليل من المخاطر التي تواجه المؤسسة وبالتالي فالمعلومة المحاسبية تلعب دورا هاما في هذا المجال في تخفيض درجة تجنب المخاطر.

3-دور المعلومات المحاسبية في بناء نماذج الاخيار في ظل المخاطرة:

تستخدم النماذج عادة كتجريد مبسط للواقع، كإطار عام يمكن استخدامه لتوصيف العلاقات التي تربط العناصر الأساسية لمشكلة معينة في الواقع العملي، وذلك بمساعدة متخذي القرارات في التوصل الى أفضل الحلول الممكنة.

وبالاستقرار الفكر المحاسبي في هذا المجال نجده قد ألقى على عاتق الإداري مهمة توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، وقد زادت مسؤوليته تجاه هذه المهمة بعد التطورات الحديثة في النماذج والأساليب الكمية، زيادة دور الحاسبات الالية في تسهيل استخدامها في مختلف المجالات التي تعيين إدارة المؤسسة في القيام بوظائفها بدء من التخطيط، وانهاء بالرقابة وتقييم الأداء.

[1] فريد كورتل، خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 152-154.

خلاصة

من خلال ما سبق لاحظنا أن محاسبة التأمينات تلعب كبيرا في عملية اتخاذ القرار، فالقرار من وجهة نظر المحاسبة يتمثل في إعطاء فكرة تحليل لمشكلة ما، وإعطاء هاته يأتي بعد التوصل لنتائج نظام المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال تجنيب او تقليص ظروف المخاطر من خلال معلوماته التي يتوصل اليها وبالتالي اتخاذ قرارات مفيدة تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة.

خاتمة الفصل

إن نشاط التأمين أصبح نشاطا أساسيا وضروري في الوقت الحالي من خلال الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي أظهرتها من خلال منح الأمان للأفراد في أنفسهم أو ممتلكاتهم ومن ناحية توسيع الدائرة المالية وإيجاد طريقة لاستثمار أموال من خلال توفير وظائف وتقليل البطالة في المجتمع وغيرها من الفوائد.

فالمحاسبة التأمين كأحد فروع المحاسبة لعبت دورا هاما وضروريا في مراقبة وتسيير هاته العمليات من تسجيل وترصيد وغيرها من العمليات من ناحية ومن ناحية أخرى ساهمت محاسبة التأمينات فاتخاذ القرارات داخل المؤسسة وترشيد قراراتها على مستوى الداخلي للمؤسسة أو خارجها من أجل تحقيق أهدافها بشكل عام ومن ناحية استمرارية نشاطها وتطورها مع مرور الوقت.

حيث لعبت نظم المعلومات المحاسبية دورا كبيرا من خلال ما سبق من تجميع المعلومات المتوفرة وتحليلها من أجل اتخاذ قرارات تعود في صالحها ولا تضر في مصالحها وتحقيق مداخيل ثابتة نسبيا وعدم الاخلال بتوازنها من خلال تقليص تلك الأخطار أو تجنبها على حسب الوضع الذي أصبحوا عليه سابقا.

الإطار التطبيقي

دراسة تطبيقية لصندوق التأمينات الاجتماعية
"CNAS" وكالة مسيلة

مقدمة الفصل

أدى توسع النشاط الاقتصادي الى ظهور مؤسسات مالية كضرورة حيوية لتعبئة الأموال وإعادة توزيعها، ويعتبر قطاع التأمين من أهم الأنشطة الاقتصادية، وقد أولت له الدولة أهمية كبيرة بتمويله عن طريق تأسيس مؤسسات ومؤسسات مالية من بينها صندوق التأمينات الاجتماعية CNAS الذي يقدم خدمات مالية متنوعة متعلقة بالخدمات الاجتماعية وتقديم تعويضات للمؤمن لهم على حسب نوع التأمين ولقد حاولنا في هذا الفصل تقديم دراسة حالة حول دور محاسبة التأمينات في اتخاذ قرارات التوازن المالي لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS.

المبحث الأول: تقديم عام للوكالة محل الدراسة

في هذا المبحث سنطرق الى نشأة صندوق التأمينات الاجتماعية لوكالة المسيلة وأبزر المصالح في هيكلها التنظيمي مع شرح كل مصلحة بإيجاز.

المطلب الاول: نشأة صندوق التأمينات الاجتماعية لوكالة مسيلة وتوزيعها الجغرافي

أولا: نشأة صندوق التأمينات الاجتماعية لوكالة مسيلة

أنشأت وكالة التأمينات الاجتماعية "المسيلة" في شهر ديسمبر 1976 وكانت عبارة عن مكتب مراسلة لمقاطعة قسنطينة آنذاك خاصة بالمنح العائلية والعطل المرضية والتعويض عن الأدوية.

وفي تاريخ 20 أوت 1985 أصبحت وكالة تابعة مباشرة للمديرية تابعة للمديرية العامة للضمان الاجتماعي: بن عكنون (الجزائر العاصمة) شاملة التأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية، وتعتبر "وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية" مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية المسيرة من طرف القوانين والتنظيمات الخاصة بها، ويعد الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية من أقدم الصناديق في منظومة الضمان الاجتماعي، طبيعته القانونية وتنظيمه الإداري والمالي منظم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 1992/01/04، حيث يختص بـ:

- تسيير التأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية.
- ترقيم المستخدمين والمؤمن لهم اجتماعيا.
- تقديم الأدوات النقدية والعينية.
- توقيع اتفاقيات مع الهياكل الصحية الوطنية والدولية.
- تمارس المراقبة الطبية على المؤمنين اجتماعيا.

ثانيا: التوزيع الجغرافي صندوق التأمينات الاجتماعية لوكالة مسيلة

إن الميزة الأساسية للولاية هيا التوزيع الجغرافي المنتظم لمراكز وفروع الضمان الاجتماعي عبر تراب الولاية وهذا ما يوضحه الجوال التالي:

مراكز التعويضات + مصالح المراقبة	ملحقات الدفع والفروع
– مقر الوكالة كشرودة على "الحي الإداري" سابقا	– مصلحة المجموعات الكائنة بحي 150 مسكن
– حمام الضلعة	– الجامعة–المعاضيد–برهوم–عين الخضراء
– سيدي عيسى	– مسيف–بن سرور–جبل أمساعد
– بوسعادة	– أسليم–أمجدل–الشلال–الهامل
– عين الملح	– تامسة–الخبانة–أولاد سيدي إبراهيم
– مقرة	– سيدي عامر–عين الحجل–ونوغة
– أولاد دراج	– بلعايبة–أولاد منصور–أولاد عدي القبالة

بحيث يعرف قطاع الضمان الاجتماعي إقبالا واسعا للعديد من المؤمنين الاجتماعيين نظرا لخصوصية المهام المسندة إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية حيث استحدثت بطاقة إلكترونية أطلق عليها باسم "بطاقة الشفاء " وهي بطاقة تحتوي على معلومات إدارية مخزنة في صحيفة إلكترونية تحمل مجموعة البيانات الطبية والإدارية المتعلقة بالمؤمن اجتماعيا وذوي حقوقه، تستخدم في مراكز العلاج العمومية والخاصة، كما أنها تحتوي على سائر المعلومات الشخصية وذلك للتعرف على صفة المؤمن اجتماعيا.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة

يمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة كيفية توزيع المهام والمسؤوليات بالطريقة التي تتناسب مع الأهداف التي تسعى اليها المؤسسة إلى تحقيقها وذلك تماشيا مع ظروفا ونشاطها العام.

ويضم هيكل مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية "المسيلة" مديريات مختلفة تتضمن أقسام ومصالح متعددة نوجزها كما يلي:

1-نيابة المديرية للإعلام الآلي:

وتسمى مركز الحسابات وتعتبر القلب النابض للعمليات التي تسير في الوكالة وعلى المستوى الوطني، حيث تقوم بكل أعمال الإعلام الآلي والمهمة الأساسية لها هي تخزين المعلومات الخاصة بالوكالة واستغلالها في حساب الميزانية لأنها تحتوي على جميع القواعد والبيانات الخاصة بها، وكذلك معالجة تحصيل الاشتراكات وحساب عدد المؤمنين الناشطين (العاملين) وغير الناشطين (الفئات الخاصة).

2-نيابة مديرية الإدارة العامة:

تقوم هذه النيابة بتيسير مجموعة الوسائل المادية والبشرية للوكالة بالإضافة إلى مراقبتها للمشاريع الاستثمارية والتكوين المقدم من طرف الوكالة، وهي تتكون من قسمين: الأول قسم الإدارة العامة ويتضمن مصلحة المستخدمين ومصلحة فرع الأجور. أما الثاني قسم الوسائل العامة ويتضمن من مصلحة الاستثمارات ومصلحة متابعة الانجازات، ومصلحة الأمن والوقاية.

3-نيابة مديرية التعويضات:

تتكفل هذه النيابة بتأدية الخدمات العينية والنقدية لكل أنواع الأخطار (تأمين على المرض، الولادة، العجز، الوفاة، حوادث العمل والأمراض المهنية والمنح والعلاوات)، وتنقسم هذه النيابة إلى المصالح التالية:

- مصلحة الأخطار الجسمية،
- مصلحة العجز،
- مصلحة الدفع من قبل الغير،
- مصلحة الانتماء،
- مصلحة الشفاء،
- مصلحة الفوترة وغيرها من المصالح.

4-نيابة مديرية المالية والتحصيل:

هذه النيابة تشمل قسمين هما قسم التحصيل وقسم المالية:

✓ **قسم التحصيل "التغطية":**

أ-مصلحة الترقيم: تعتبر هذه المصلحة همزة وصل بين أعوان الصندوق وأرباب العمل وهي أول مصلحة يقصدها رب العمل من أجل الانتماء إلى الضمان الاجتماعي، فالمشرع الجزائري في قانون العمل 13-14-15 نص بخصوص تصريحات المؤمنين اجتماعيا حيث يحدد نوعين من التصريحات وهي التصريح برب العمل والتصريح بالعامل، ووفقا للقانون أعلاه فإن رب العمل ملزم بعدة تصريحات: التصريح بالنشاط، التصريح بالعمال، التصريح باشتراكاتهم واجورهم السنوية، والتصريح بحادث العمل.

ويصنف ارباب العمل إلى أربعة قطاعات وهي:

-قطاع الإدارة (البلديات، المديريات، الولاية).

-القطاع الخاص (التجار، الحرفيين، المقاولين...).

-الفئات الخاصة (المؤسسات التي تتكفل بالمعوقين، الجامعات، التمهين).

-القطاع الاقتصادي (شركات ومصانع كبرى).

ب-مصلحة الاشتراكات:

تتمثل مهام هذه المصلحة في تتبع وتحصيل النفقات المالية وبذلك فتعتبر المحرك الأساسي للتحصيلات والاداءات في الضمان الاجتماعي، حيث توضع في مكتب الاستقبال التصريحات بالاشتراكات، ومن ثم التأثير على كشف التصريح ويتم إعطاء نسخة للمعني ونسخة إلى مصلحة الحجز. يتم حجز التصريح بالاشتراك عن طريق مون الحجز في جهاز الحاسوب " تتم طريقة الدفع إما بصك بنكي أو تحويل بنكي إلى حساب الصندوق المفتوح لدى بنك التنمية المحلية".

ج–مصلحة مراقبة التشغيل:

تتكون هذه المصلحة من أمانة المصلحة ومن رئيس المصلحة ومن مراقبين، يتم العمل على أساس

قانون 14-83 المؤرخ في 02-07-1983 المعدل والمتمم في 10-11-2004 حيث أنشأت للنظر في مدى تطبيق تشريع الضمان الاجتماعي من طرف المستخدمين وكذلك للتصدي لعمليات التهرب من تسديد التزاماته المتمثلة في دفع الاشتراكات، وكذلك تتمثل مهمتهم في مراقبة عدد العمال الحقيقيين المصرح بهم والتصريحات المقدمة بخصوص رب العمل والعمال، ويخرج مراقبي الضمان الاجتماعي مع مراقبي مفتشيه العمل حيث يهدف مراقبي هذه الأجرة في الدفاع عن حقوق العامل المتمثلة في إن كان العامل مؤمن وان كان الجو الذي يعمل فيه ملائم بالعمل، أما مراقبي الضمان الاجتماعي يهدفون إلى تحيل الاشتراكات التي لم يتم دفعها والتأكد من صحة المبالغ المصرح بها والعمال المصرح بهم.

د–مصلحة المنازعات:

هذه المصلحة مكلفة بتتبع المنازعات بين الوكالة والمشتركين حيث أنه لا يمكن اللجوء إلى العدالة مباشرة إلا بعد إحالة القضية إلى هذا القسم للنظر فيها، لديها عدة إجراءات لتحصيل الاشتراكات وفق المنازعات التي تواجه الوكالة وتعتبر القرارات التي يصدرها هذا القسم ملزمة في حق الشخص الذي اتخذ بشأنه القرار، ويستطيع رب العمل إذا أرى عدم الاحترام للقوانين أو لم يقتنع بقرارات مصلحة المنازعات يمكنه اللجوء إلى العدالة.

✓ **قسم المالية:**

وتتمثل مهام هذه المصلحة في تتبع العمليات في مجال المحاسبة والمالية والميزانية وتشمل المصالح التالية:

أ–مصلحة المحاسبة العامة: مكلفة بالمراقبة والتحصيل وتسجيل جميع العمليات وتنظيم فواتير الموردين.

ب–مصلحة الميزانية ومصلحة التخليص: مكلفة بالمراقبة وتتبع القنوات المالية لمراكز وفروع التخليص للوكالة.

5–نيابة المراقبة الطبية:

وتتمثل في دورها الأساسي وهو مراقبة جميع العمليات في شقها الطبي وهذا من أجل المحافظة على التوازن في صندوق الضمان الاجتماعي ومحاربة الغش في جميع الملفات المقدمة للصندوق وفيها نجد:

أ–قسم المالية: وتتمثل مهام هذه المصلحة في تتبع العمليات في مجال الحاسبة والمالية والميزانية.

ب–مصلحة المحاسبة العامة: مكلفة بالمراقبة والتحصيل وتسجيل العمليات المحاسبية وتنظيم فواتير الموردين.

ج–مصلحة مالية والتخليص: مكلفة بالمراقبة والتتبع القنوان المالية لمراكز وفروع التخليص بالوكالة.

6–خلية التدابير التشجيعية:

قامت المديرية العامة بإعداد برمجية خاصة والمتمثلة في هذه الخلية والتي تهدف إلى تحفيز المستخدمين على التشغيل وكذلك من أجل التخفيض من نسبة البطالة من خلال الاستفادة من التخفيض في نسبة الاشتراكات بنسبة 90% حيث تقدر نسبة اشتراك المستخدم 3.5% أي النسبة الإجمالية 12.5%.

المبحث الثاني: دور محاسبة التأمينات في اتخاذ قرارات التوازن المالي لوكالة صندوق التأمينات الاجتماعية لوكالة المسيلة

تمهيد:

تهدف كل مؤسسة اقتصادية ومالية الى تحقيق الأرباح والاسمرار في ممارسة أنشطتها لفترة أطول كذلك بالنسبة لشركات التأمين، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات والصعوبات لمواجهتها عن طريق خلق توازن ما بين إيراداتها ونفقاتها ولتوضيح هذه النقطة سنتطرق الى:

1-التسجيل المحاسبي للنفقات والايرادات لدى صندوق التأمينات الاجتماعية لوكالة مسيلة

المطلب الأول: التسجيل المحاسبي للنفقات والايرادات لدى صندوق التأمينات الاجتماعية لوكالة المسيلة

إن عملية التسجيل المحاسبي في صندوق التأمينات الاجتماعية في وكالة المسيلة تتم بطرق الكترونية ويتم تسجيلها عن طريق برنامج خاص حيث يتم تسجيل العمليات في شكل يومي أو شهري أو سنوي وما يميز الطريقة الالكترونية حتى لو انقطعت الكهرباء خلال عملية هناك بطارية إضافية تدوم لمدة 15 دقيقة واستكمال عملهم وعدم ضياع تلك البيانات.

ولتوضيح ذلك أخذنا تسجيل عمليتين لكل من الإيرادات والنفقات خلال فترة نوضحهما فيما يلي:

أولا: التسجيل المحاسبي للنفقات خلال الفترة 2020/1/1 الى غاية 2020/12/31

رقم الحساب	الصيغة	التدفقات	الموارد
600114	العروض العينية تسدد بنسبة 100% - المعدات	177404,48	
600108	العروض العينية مع تذكرة الوسيط - اعمال طبية 80%	100	
600113	عروض عينية سداد 100 مستحضر صيدلاني	1349,2	
600136	العلاوات اليومية. تأمين صحي بنسبة 50%	27283,12	
600141	العلاوات اليومية. تأمين الأمومة	348743,73	
600109	العروض العينية مع تذكرة الوسيط - منتجات صيدلانية بنسبة 80%	39763,64	
600110	العروض العينية مع تذكرة الوسيط - المعدات عند 80%	29600	
600137	العلاوات اليومية. تأمين صحي بسعر 100%	890873,75	
600204	العروض التقديمية النقدية لكل يوم 100%	51600	
600131	العروض العينية - الاقسام الفردية - المنتجات الصيدلانية 80%	18060,74	
600112	عروض عينية مردودة 100% - إجراءات طبية	1350	
461030	CP MAGRA		51600
461021	CP MAGRA		348743,73
461020	CP MAGRA		1185758,02
	المبلغ الإجمالي	1586101,75	1586101,75

المصدر: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة

ثانيا: التسجيل المحاسبي للإيرادات خلال الفترة 2020/1/1 الى غاية 2020/12/31

رقم الحساب	الصيغة	التدفقات	الموارد
419600	حساب المقاصة تفصيل الاشتراكات	677769913	
700300	المساهمة المخصصة لإدارة التأمينات الاجتماعية		508816405
700540	المساهمة المخصصة لإدارة العمل الاجتماعي والصحي		49339773
700330	المساهمة المخصصة لإدارة أموال المساعدة والإغاثة		6167471,57
700500	المساهمة المخصصة للتنظيم الإداري		49339772,6
700520	المساهمة المخصصة لإدارة الرقابة الطبية		3083735,79
700310	المساهمة المخصصة لإدارة حوادث العمل وMP /AT		53364958,4
700580	المساهمة المخصصة لإدارة أموال الوقاية من AT / MP		589668,05
700500	المساهمة المخصصة للتنظيم الإداري		4717344,39
700520	المساهمة المخصصة لإدارة الرقابة الطبية		294834,02
700510	رسوم التأخير الإضافية المخصصة للتنظيم الإداري		1047420,25
700515	الغرامات المتأخرة المخصصة للتنظيم الإداري		1008530,52
	المبلغ الإجمالي	677769913	677769913

المصدر: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة

المطلب الثاني: دور محاسبة التأمينات في إتخاذ القرارات في وكالة المسيلة

لتوضيح دور ومكانة محاسبة التأمينات في اتخاذ القرارات اعتمدنا في دراستنا مجموعة من المعطيات المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية خلال عامي 2020 و2021 التالية وتحليلها نوضحها كما يلي:

أولا: التأمين الاجتماعي خلال الفترة سنة 2020 وتمثيله البياني:

1-التأمين الاجتماعي خلال سنة2020:

سنة 2020	تدفق فترة مدينة	تدفق فترة الدائنة	نهاية فترة رصيد المدين
جانفي	693.196.805,07	510.895.867,26	182.300.937,81
فيفري	710.541.714,51	508.147.945,60	384.694.706,72
مارس	674.089.381,44	526.924.073,71	531.860.014,45
أفريل	638.486.441,46	517.900.809,62	652.445.646,29
ماي	556.787.966,57	507.176.997,73	702.056.615,13
جوان	751.243.058,31	510.868.680,48	942.430.992,96
جويلية	567.277.917,61	536.967.924,39	972.740.986,18
أوت	815.965.417,16	459.118.278,50	1.329.588.124,84
سبتمبر	917.585.659,46	484.527.143,80	1.762.646.640,50
أكتوبر	753.636.227,33	609.735.295,68	1.906.547.572,15
نوفمبر	802.632.273,08	454.719.846,09	2.254.459.999,14
ديسمبر	2.816.989.826,82	585.103.543,91	4.486.346.282,05
المجموع	10.698.432.688,82	6.212.086.406,77	4.486.346.282,05

2-تمثيله البياني:

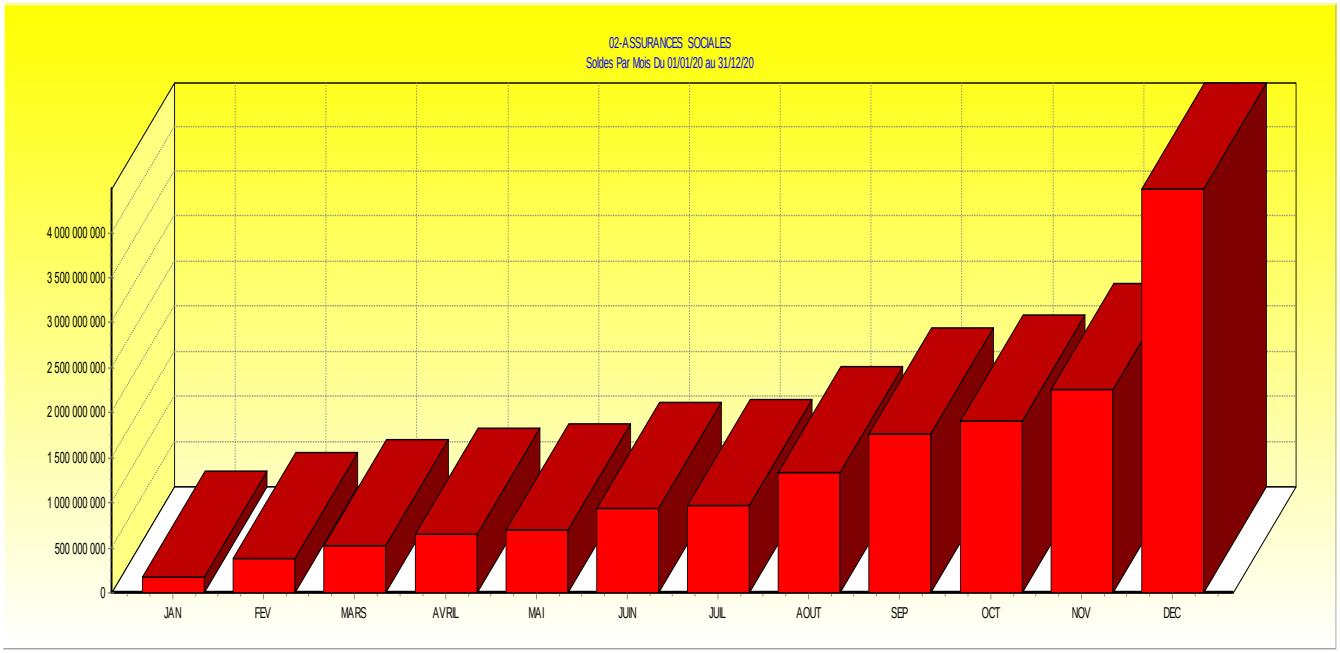

تغيرات تدفقات التأمينات الاجتماعية خلال سنة 2020

ثانيا: التأمين الاجتماعي خلال الفترة سنة 2021 وتمثيله البياني:

1-التأمين الاجتماعي خلال سنة 2021:

سنة 2021	تدفق الفترة المدينة	تدفق الفترة الدائنة	نهاية رصيد فتترة الدين
جانفي	741.855.439,74	554.974.754,82	186.880.684,92
فيفريFEVRIER	720.221.183,94	474.442.251,18	432.659.617,68
مارسMARS	824.767.066,56	764.549.092,56	492.877.591,68
افريلAVRIL	766.807.204,77	566.304.956,04	693.379.840,41
ماىMAI	793.121.016,27	508.564.754,73	977.936.101,95
جوان	799.734.072,46	567.989.305,15	1.209.680.869,26
جويلية	625.783.890,20	699.652.775,44	1.135.811.984,02
أوت	806.092.623,82	492.454.805,11	1.449.449.802,73
سبتمبر	866.229.111,64	630.596.727,25	1.685.082.187,12
أكتوبر	915.809.900,46	642.193.785,87	1.958.698.301,71
نوفمبر	873.050.611,60	554.737.390,31	2.277.011.523,00
ديسمبر	3.101.072.880,74	548.293.342,63	4.829.791.061,11
المجموع	11.834.545.002,20	7.004.753.941,09	4.829.791.061,11

المصدر: وكالة التأمينات الاجتماعية وكالة المسيلة

2-تمثيله البياني:

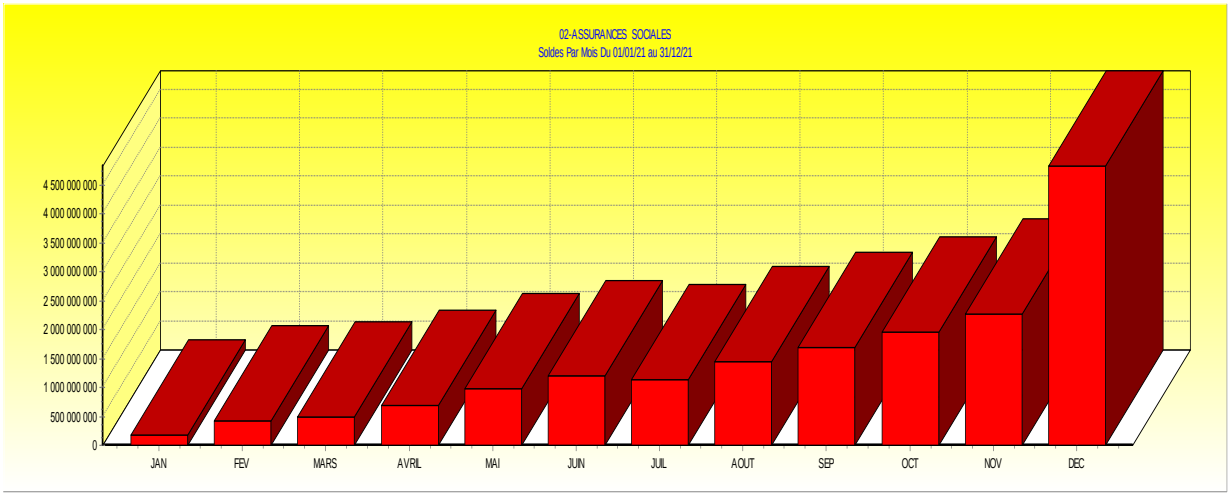

تغيرات تدفقات التأمينات الاجتماعية خلال سنة 2021

تحليل المعطيات السابقة:

يلعب التأمين الاجتماعي دورا هاما من الناحية الاجتماعية في الجزائر مقارنة من الناحية الاقتصادية حيث شهد عدة تغيرات خلال سنتي 2020 و2021

ومن خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن:

خلال سنتي 2020 و2021 شهدت نفقات وايرادات صندوق التأمينات الاجتماعية في التأمين الاجتماعي مجموعة من التذبذبات تارة في انخفاض وأخرى في ارتفاع ففي حيث:

-سنة 2020 التدفقات المدينة كانت 10.698.432.688,82 دج اقل من سنة من 2021 حيث بلغت 11.834.545.002,20 دج ويعود الى عدة أسباب منها ظهور فيروس كوفيد-19 وظهوره خلال سنة 2020 حيث كانت نسب الإصابة به أقل مقارنة بسنة 2021 نتيجة لعدم وجود علاج له، وأسباب أخرى الامراض المزمنة وخاصة كبار السن وأمراض الحساسية كون له نفس اعراض مرض كوفيد-19.

-سنة 2020 التدفقات الدائنة كانت 6.212.086.406,77 دج أقل من سنة 2021 حيث بلغت 7.004.753.941,09 دج ويعود سبب ذلك الى استمرار موجة كوفيد-19 وتأثيرها من الناحية والاجتماعية أثرت سلبا عليهم وزيادة الاقبال على الصندوق التأمين الاجتماعي زادت التدفقات لحماية وضعهم الاجتماعي وخاصة الامراض.

-وترصيد المدين في نهاية عامي 2020 و2021 متقاربان ويعود سبب ذلك الى اتخاذ الصندوق التأمينات الاجتماعية والدولة الجزائرية إجراءات عدة للتقليل من الأخطار من بينها الإجراءات الوقائية للحد من فيروس كوفيد-19 والحملات التوعية للحد منه كإجراءات التباعد وارتداء الكمامات لتقليل العدوى وخاصة فئة كبار السن من الامراض المزمنة وكذا الحساسية وغيرها.

ولتخليص ما سبق تلعب الإيرادات والنفقات دورا هاما في التوازن المالي محاسبيا وذلك لحل حالات العجز في صندوق الضمان الاجتماعي فارتفاع النفقات خلال فترة معينة لا يعني الخسارة ويمكن التعويض خلال فترة لاحقة من خلال المساواة بين الإيرادات والنفقات خلال الفترة اللاحقة أو من خلال رفع الإيرادات، فدور المحاسبة هو الموازنة بينهما كحد أدنى.

خلاصة الفصل

يلعب النشاط المحاسبي لدى الصندوق التأمينات الاجتماعية لوكالة المسيلة دورا بارز الأهمية في اتخاذ القرارات من خلال منح الموافقة على صحة العملية للزبون أو العميل ومواصلة الاجراءات الإدارية اللاحقة فموافقة المدير وحدها لا تكفي دون المرور بالمحاسب من أجل تأكيد عملياتها وضمان السير الحسن داخلها وتجنب أي أخطاء غير متوقعة، فالمحاسب والمحاسبة يلعبان دورا هاما ومركزا استراتيجيا لإتخاذ القرارات داخل هذه المؤسسة حيث يتحمل مسؤولية ضخمة فأي خطأ يعود بالسلب عليها حسب نوع الخطأ.

الخاتمة

الخاتمة

تعتبر شركات التأمين من المساهمين في تطوير التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها مع الدولة في خططها التنموية وسد الثغرات في هذا المجال، ولكي تؤدي الدور المهم في اقتصاديات الدول فإن عليها الاستمرار في تعظيم نموها بشكل يمكنها من الصمود، وذلك من خلال التطوير والتحسين المستمر في العمليات التأمينية والمخاطر التي تؤمن ضدها.

ونتيجة لتوسع أنشطة شركات التأمين وارتباطها بعدة مجالات متنوعة، حيث تطلب هذا التوسع أن يطبق المعيار الدولي المتعلق بعقود التأمين، ليكون هناك تنسيقا وانسجاما بين الممارسات المحاسبية وعمليات الإفصاح في التقارير المالية، وبالنظر لما حازت عليه معايير المحاسبة الدولية على قبول معظم المنظمات المهنية والهيئات التأمينية المتواجدة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، مما جعل تلك المعايير والقوانين الدولية مرجعا لا غنى عنه يسترشد ويؤطر به المهنيون في أنحاء العالم عامة، وفي دول العالم الثالث على وجه الخصوص إذ إن المعايير المحلية وإن وجدت فهي لا تغطي متطلبات المهنة أو لم يتم تعديلها لمواكبة التطور المتسارع في مهنة المحاسبة، مما ينبغي الالتزام بالمعايير الدولية بشكلها الحالي أو بعد مراعاة تكييف تطبيقها بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الإقتصادية والمالية المحلية.

تناول هذا البحث دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات، ومدى التزام شركات التأمين الجزائرية بمجموعة من المعايير والقوانين، مع بيان أهمية محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات ومدى القدرة على توفير المعلومات الملائمة والموثوق بها للمسيرين ومستخدمي قوائمها المالية في الكشف عن الاختلالات والعجز في صناديقها المالية من خلا تحقيق التوازن المالي بين إيراداتها ونفقاتها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1-عز الدين فلاح، **التأمين مبادئه وأنواعه**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.

2-عبد المسيح مكرم باسيلي والاخرين، **المحاسبة في المنشآت المالية (بنوك تجارية، شركات التأمين)**، مكتبة الجلاء، الطبعة 2، مصر، 2000.

3-الفسفوس فؤاد، **محاسبة المنشآت المالية (البنوك، شركات التأمين)**، دار كنوز المعرفة، عمان، ط1، الأردن، 2010.

4-صلاح أحمد عطية، **محاسبة شركات التأمين: سلسلة محاسبة المنشآت المالية**، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الإسكندرية، مصر، 2003.

6-كنعان نواف، **اتخاذ القرارات الإدارية**، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

7-بالعجوز حسين، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

8-أمل احمد طعمة، **اتخاذ القرار والسلوك القيادي**، ديبونو للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2004.

9-مؤيد الفضل، **الأساليب الكمية في الإدارة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2004.

10-فريد كورتل، خالد الخطيب، **نظم الملومات المحاسبية واتخاذ القرارات**، زمزم ناشرون وموزعون، ط 1، 2015.

ثانيا: القوانين والمراسيم

1-بالعربية:

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون المدني، الباب العاشر، عقود الغرر: الفصل الثالث، القسم الأول، أحكام عامة، 2007.

2-بالفرنسية:

Ministère des finances, C N C, Avis n°89 portent planet regales de fonctionnement des comptes et presentation des états financiers des entités d'assurances et /Ou de reassurance, alger,10/03/2011.

ثالثا: الذكرات

1-توفيق غفصي، أطروحة دكتوراه بعنوان **"سياسة ترقية قطاع التأمين في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني- دراسة ميدانية خلال الفترة (1995-2015)**، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017.

2-أسماء حدباوي، **مذكرة ماجيستير بعنوان "الحاجة للنهوض بالاقتصاد وضرورة تجاوز المعوقات -دراسة السوق الجزائرية-، فرع مالية وبنوك وتأمينات"**، فرع مالية وبنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012/2011.

3-بعيليش نور الدين، مذكرة ماجستير بعنوان **"التنظيم المحاسبي في مؤسسات التأمين"**، تخصص دارسات محاسبية وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،2010 /2011.

4-رشيد بوزربة، مذكرة ماجيستر بعنوان **" التخطيط المالي ودوره في اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية -دراسة ميدانية بالمركب الصناعي التجاري الحضنة-مسيلة-**، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017.

5-سليمة طبايبية، مذكرة دكتوراه بعنوان" **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية -دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين-**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1-، 2014/2013.

6-عزي سهام، مذكرة ماجستير بعنوان" **دراسة المقاربة الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية -دراسة حالة: المستشفى الجامعي مصطفى باشا -ووكالة التأمين سلامة-**، تخصص التسيير العمومي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2012/2011.

الملاحق

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): عبد الرحمن دومة المولود(ة) بتاريخ: 13-05-1993 بـ: المسيلة

العامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 086224946 الصادرة بتاريخ: 22-06-23 عن: بوعلاوة المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: إقتصاد التأمينات خلال السنة الجامعية: 2022/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دور مجلس التأمينات في اتخاذ القرارات - دراسة حالة صندوق التأمينات الاجتماعية - وكالة المسيلة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 13/06/2022

التوقيع والبصمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بوطيبة أيوبي الصديق المولود(ة) بتاريخ: 19/01/1998 بـ: الداخل

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 201935793 الصادرة بتاريخ: 2017/10/17 عن: الداخل - بوسعادة-الجلفة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد تأمينات خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان:

دور محاسبة التأمينات في اتخاذ القرارات - دراسة حالة صندوق التأمينات الاجتماعية للأجراء - وكالة المسيلة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/13

التوقيع و البصمة